جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

معايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية

-دراسة حالة بنك الوطني الجزائري-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

- بهلول عبد المجيد مراد
- مداحي هشام

تحت إشراف الاستاذ:

- أ.د عامر كمال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة المدية	رئيسا
عامر كمال		جامعة المدية	مشرفا ومقررا
		جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية *2021 - 2022*

الشـــكر والتـــقدير

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير.

وبأخلص الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ الفاضل **"عامر كمال"**

الذي أنار لنا الطريق بعلمه الغزير وتوجيهاته السديدة والذي كان لإرشاداته القيمة وروحه الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد من زملاء أصدقاء وأحباب وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لوالدي وأسرتي لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما،

إلى كل من وقف بجانبي طيلة فترة إعداد هذا البحث،

إلى كل العائلة من كبيرهم إلى صغيرهم،

إلى كل من علمني حرفا من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية،

إلى جميع الأحباب والأصدقاء، إلى كل زملائي قسم علوم تجارية،

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
قائمة المحتويات	III-I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: التأصيل النظري للبنوك التجارية	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية البنوك	03
المطلب الأول :تعريف البنوك و أنواعها	03
المطلب الثاني : نشأة وأهمية البنوك	05
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك	09
المبحث الثاني : ماهية البنوك التجارية	11
المطلب الأول: مدخل الى البنوك التجارية	11
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	17
المطلب الثالث: القوائم المالية للبنوك التجارية	18
خلاصة الفصل الاول	25

الفصل الثاني: دراسة نظرية للقروض	
تمهيد الفصل الثاني	27
المبحث الأول: الإطار العام للقروض	28
المطلب الأول: مفهوم وأهمية القرض البنكي	28
المطلب الثاني : أنواع القروض	30
المطلب الثالث: قروض الاستغلال	33
المطلب الرابع: أنواع قروض الاستغلال	34
المبحث الثاني: آليات منح القروض	38
المطلب الأول: شروط منح القروض	38
المطلب الثاني : إجراءات منح القروض و العوامل المؤثرة فيها	39
المطلب الثالث: التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطالب القرض	42
خلاصة الفصل الثاني	50
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري	
تمهيد الفصل الثالث	52
المبحث الأول: إطار العام للبنك الوطني الجزائري	53
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري	53
المطلب الثاني:مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري	54
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	56
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال	60
المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض	60
المطلب الثاني: الدراسة المالية ملف القرض	64
المطلب الثالث: اتخاذ القرار	75
خلاصة الفصل الثالث	78
الخاتمة	80
المراجع	84
ملاحق	88

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	عناصر الأصول والخصوم الواجب على الأقل إظهارها في ميزانية البنك	19
2 .1	البنود التي تحتويها خارج ميزانية البنوك	20
3 .1	البنود التي يحتويها جدول حسابات النتائج	22
1.2	الفروق الجوهرية بين القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل	31
1.3	تطور رأس مال المؤسسة محل الدراسة	61
2.3	الموارد البشرية للمؤسسة	62
3.3	الخزينة التقديرية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2019	65
4 .3	تطور الميزانية المالية للمؤسسة	66
5.3	تطور عناصر جدول حسابات النتائج للمؤسسة	68
6.3	قيم رأس المال العامل للمؤسسة	69
7.3	حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة	70
8.3	حساب الخزينة الصافية للمؤسسة	70
9.3	حساب نسب الهيكل المالي للمؤسسة	71
10.3	حساب نسب الخزينة للمؤسسة	72
11.3	حساب نسب النشاط للمؤسسة	73
12.3	حاسب نسب المردودية للمؤسسة	74

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	إجراءات منح القروض	41
1.3	هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	56

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	أصول المؤسسة طالبة القرض لسنة 2018	88
2	خصوم المؤسسة طالبة القرض لسنة 2018	89
3	جدول حسابات نتائج المؤسسة طالبة القرض لسنة 2018	90
4	أصول المؤسسة طالبة القرض لسنة 2019	91
5	خصوم المؤسسة طالبة القرض لسنة 2019	92
6	جدول حسابات نتائج المؤسسة طالبة القرض لسنة 2019	93

مقدمة

مدخل الى الدراسة:

إحتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة أخرى.

ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام البنكي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فانه يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة الى وجود نظام بنكي أكثر تطورا، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني.

ومن أجل تغطية احتياجاتها المالية تلجأ المؤسسة و الأفراد للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها و البنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات وسائل عديدة من الائتمان و هي تقوم باختيار الوسيلة التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية و درجة سيولة أصولها و إمكانياتها المستقبلية.

ورغم الضمانات التي يشترطها البنك عند منحه القروض إلا انه يعتبر الميدان المصرفي من الميادين الاقتصادية الذي يصل إلي مستوي المخاطرة و التي قد تنجم عنها أثار سلبية تهدد بقاء المؤسسات المصرفية و منها البنوك، و مع ذلك فعملية منح القروض تبقي النشاط الرئيسي للبنك نظرا للعائد الذي يحققه.

وفي ظل هذه الظروف تعمل البنوك جاهدة على تطوير امكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة، وتعتبر البنوك التجارية الحجر الأساس في النظام المصرفي حيث تهدف إلى الحصول على الربحية في أقصي فترة زمنية ممكنة وذلك من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى رؤوس الأموال والأعوان الماليين الذين يوفرون هذه الأموال، لذلك يمكن القول أن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف النظام البنكي إنما تتمثل في استعمالها في منح القروض المختلفة وفقا لآليات ومعايير محكمة يتبعها المصرف، ولها شروط و مراحل يجب إتباعها بداية من تقييم المؤسسة الطالبة للقرض إلى دراسة تحليلية مدققة للجانبين المالي وغير المالي للمؤسسة.

الإشكالية :

إن النشاط البنكي عامل فعال في الحياة الاقتصادية من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين وخاصة المؤسسات أو الأفراد الذين يحتاجون إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية، لذلك لا يمكن الاستغناء عن البنوك في عملية التنمية الاقتصادية، فالبنك لا يكتفي بجمع الأموال فقط بل يبحث عن طرق لإستخدامها، ومن أجل ذلك يقوم هذا الأخير بوضع سياسة إقتراضية وفقا لمعايير و إجراءات محددة و عليه قمنا بطرح الإشكالية التالية :

- ما هي المعايير المعتمدة من طرف البنوك التجارية عند منح قروض الإستغلال ؟

كما قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهية البنوك التجارية؟
- ما هي آليات و إجراءات منح قروض الإستغلال في البنوك التجارية ؟
- على ماذا يعتمد البنك التجاري لمنح قروض الإستغلال ؟

الفرضيات :

للإجابة على تساؤلات الإشكالية نفترض ما يلي :

- يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد الوطني.
- تتبع البنوك مجموعة من الإجراءات و الأساليب لمنح قروض الإستغلال (دراسة مسبقة للمشروع قبل تمويله، تقديم الضمانات...إلخ)
- يعتمد البنك التجاري (البنك الوطني الجزائري) لمنح قروض الإستغلال على المدة الزمنية والغرض من القرض و الضمان المقدم من طرف الجهة المستفيدة.

أهداف البحث :

نسعى من وراء هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف منها:

- معرفة أهمية ودور البنوك في تفعيل النشاط الاقتصادي.

- معرفة المصالح المختصة بدراسة منح القروض وكذا المعايير و الأدوات المستعملة في ذلك.
- معرفة كيفية تطبيق الإجراءات المتبعة في منح القروض من طرف البنك الوطني الجزائري على واقع العمل الميداني وذلك من أجل إتخاذ قرار منح القرض أو رفضه.
- دعم معارفنا في مجال تسيير البنوك.

أهمية البحث :

نحاول في إطار دراسة هذا الموضوع إبراز أهمية إحدى المصالح الرئيسية في البنك وهي مصلحة القرض، وذلك من خلال معرفة كل الإجراءات والآليات و المعايير المتعلقة بمنح قروض الإستغلال، حيث تعد هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لتنمية ودفع عجلة الإقتصاد إلى الأمام

كما تكمن أهمية هذا البحث أيضا في إعطاء مفهوم واسع للبنوك وكيفية سير القروض البنكية داخلها، و مدى فعالية القروض الإستثمار التي تمول التجارة الداخلية والخارجية إضافة إلى معرفة كل ما يحيط بعملية الإقتراض من أخطار وضمانات وكيفية سيرها.

أسباب إختيار الموضوع :

إن اختيارنا لهذا البحث كان إنطلاقا من مجموعة منال دوافع والأسباب نختصرها فيما يلي :

- معرفة الأليات المتبعة لدى البنوك التجارية لمنح القروض.
- الرغبة الشخصية في التعرف والبحث في هذا الموضوع.
- الموضوع المختار في صلب تخصص تكويننا.

حدود البحث :

- **الحدود المكانية** : تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في مقر البنك الوطني الجزائري فرع دائرة قصر البخاري بولاية المدية.
- **الحدود الزمنية** : تمثلت الحدود المانية في السنة المالية 2019 لمؤسسة الطالبة للقرض وامتدت الدراسة التطبيقية من أفريل الى غاية جوان 2022.

منهج البحث :

نعتمد في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة حالة، ففي الجانب النظري يكون الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إنطلاقا من جمع البيانات و الكتب و المراجع، إضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي فإعتمادنا على منهج دراسة حالة يكون من خلال إستخدام مجموعة أدوات منهجية و هي الملاحظة و المقابلة و المعطيات والإحصائيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

صعوبات البحث :

واجهتنا عدة صعوبات عند القيام بانجاز بحثنا يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا للوصول الى المعلومة واجراء التربص في البنك وذلك راجع الى سرية المعلومات داخل البنك محل الدراسة.
- التحفظ الكبير الذي تعرفه مؤسسات الدولة.
- ضيق الوقت.

الدراسات السابقة :

- **الدراسة الأولى : دراسة حياة النجار : إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية في إطار نشاطاتها المختلفة بالإضافة إلى تقنيات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية للجنة بازل للرقابة المصرفية.

الدراسة الثانية: أحلام عقون (تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – أم البواقي –) مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر مقدمة إلى كلية علوم التسيير بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي سنة 2012 – 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل معايير لجنة بازل الدولية ومدى مساهمتها في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة للتسيير الكفء لمخاطر القروض البنكية وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر و التعرف على المعايير والقواعد المعمول بها في الجزائر لتسيير مخاطر القروض البنكية ومدى توافقها مع المعايير الدولية، و أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي أن المخاطر جزء طبيعي من القرار الائتماني، ومن الناحية العملية يصعب إلى درجة الاستحالة أن تجد قرار ائتماني خال من المخاطر والنزول بها إلى أدنى مستوى ممكن، ويأتي الضمان كخط دفاع لحالات الطوارئ أو لمجابهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، وأن معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية أكثر من كونها مجرد معايير احترازية، تهدف إلى تطوير وتحسين ملاءتها أو حتى لتطوير إدارة المخاطر وإنما هي في الحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي في مجموعه بالإضافة إلى أن اتفاقية بازل (2) تشجع البنوك على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان، وذلك بالاستناد إلى ثلاثة أعمدة هي : تحسين إطار حساب ملاءة رأس المال، تطوير عملية المراجعة الرقابية أو الإشراقية وتقوية انضباط السوق.

- **الدراسة الثانية : دراسة إيمان أنجرو : التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقتراض، المصرف الصناعي السوري نموذجا،رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006.**

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وإظهار أهمية تحليل البيانات المالية لطالب القرض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد إلتزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

هيكل الدراسة:

تناولنا هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** والذي كان تحت عنوان التأصيل النظري للبنوك التجارية وقد خصص هذا الفصل للإلمام بالإطار النظري للبنوك التجارية حيث تم التطرق فيه من خلال مبحثين، حيث شمل المبحث الأول ماهية البنوك أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه ماهية البنوك التجارية.
- **الفصل الثاني:** والذي كان تحت عنوان دراسة نظرية للقروض، فقد قسم هو الآخر الى مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الاطار العام للقروض، أما المبحث الثاني فسوف نتطرق فيه الى أليات منح القروض.
- **الفصل الثالث:** تحت عنوان دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري وارتأينا فيه إلى دراسة حالة هذه المؤسسة لمحاولة معرفة معايير منح قروض الاستغلال، وشملت هذه الدراسة مبحثين المبحث الأول كان حول الاطار العام للبنك الوطني الجزائري والمبحث الثاني كان لدراسة حالة منح قرض استغلال.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للبنوك التجارية

تمهيد:

لقد كانت نشأة البنوك و تطورها مرتبطا وعلى الدوام بتطور المجتمعات إقتصاديا و إجتماعيا، إذ كانت التجارة تحديدا أحد أهم الأنشطة التي ساعد نموها على تطور أعمال البنوك وتنوعها، لذلك فإن دراسة طبيعة البنوك وعملها يستوجب بالضرورة الإهتمام بدراسة التغيرات الإقتصادية وتنوع المعاملات التجارية والاقتصادية التي تساهم في تشكيل عمل البنوك و إعادة صياغته بشكل مستمر و ملائم لكل الفترات الزمنية.

وسف نتطرق الى هذا الفصل من خلال:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك.**
- **المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية.**

المبحث الأول : ماهية البنوك

المطلب الأول :تعريف البنوك و أنواعها

الفرع الأول: تعريف البنوك

اشتقت كلمة بنك من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية و أمستردام، من حيث الأصل اللغوي للكلمة، هي إيطالية " بانكو " و التي تعني مصطبة، و القصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

المؤسسات المالية هي مؤسسات اقتصادية متخصصة تعمل في إدارة الأموال حفظًا وإقراضًا أو بيعًا وشراء فهي أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، وتتضمن هذه المؤسسات :البنوك وصناديق التوفير وبيوت الاستثمار وشركات وهيئات التأمين والبورصات[2].

يعرف البعض البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها، ولكن هذا التعريف يشرك مع البنك مؤسسات أخرى مثل شركات التأمين وصناديق التوفير البريدي[3].

إن البنك لا يعدو أن يكون مؤسسة ذات نشاط معين يتمثل في الوساطة المالية أو بعبارة أوضح هو وسيلة التعامل في القروض على اختلاف أنواعها، إذ أن البنك يقترض من مجموعة من أفراد المجتمع، ثم يقرض الأموال المودعة لديه إلى مجموعة أخرى من الأفراد أو إستثمارها في شتى أوجه الاستثمار، وتذهب إليه في النهاية الأرباح المترتبة على عمليتي الإقراض والاقتراض غير أن بعض البنوك قد تحصل على رؤوس أموالها من المساهمين في بادئ الأمر، ولكن هذه البنوك تعمد بعدئذ إلى توسيع دائرة الإقراض والاقتراض باستخدام الودائع التي تتسلمها من الأفراد المتعاملين معها.

---

[1] عبد الحق بوعتروس: الأنظمة البنكية و التقنيات المالية، جامعة التكوين المتواصل مركز قسنطينة، فرع : قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثالثة، الإرسال الأول، ص (18،19).

[2] حمد حبش : المحاضرة الثانية، تعريف البنوك و أنواعها،

www.aleppoeconomics.com/vb/showthread.php. extraite le 13 mars 2022

[3] زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد جودة : إدارة البنوك، دار المسيرة عمان- الأردن، ط2، 1996، ص03.

وعليه فالبنك هو مؤسسة مالية يمكن تعريفه بالنظر إلى وظائفه بأنه وسيط مالي بين المقرضين و المقترضين و يولد الإئتمان أو ما يطلق عليه تسمية القروض مع القيام بما يرتبط مع ذلك من خدمات.

الفرع الثاني: أنواع البنوك

هناك العديد من أنواع البنوك التي تختلف باختلاف المعايير والزوايا التي ينظر إليها، حيث نجد أكثر من تقسيم للبنوك المتوفرة في الأنظمة الاقتصادية المختلفة وأهم هذه الأنواع :

أولا .البنك المركزي :

هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، وبعكس الحال بالنسبة للبنك التجاري فمن المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسية البنك حتى في البلاد الرأسمالية هو تحقيق أقصى ربح ممكن و خدمة الصالح الاقتصادي العام[1].

ثانيا. بنك الإصدار:

هو البنك الذي يحتكر مهمة إصدار النقود القانونية بالقدر الذي يتفق والسياسية العامة للدولة أو بما يعطي أوراق النقد الثقة اللازمة فيها لتعامل الأفراد لذلك يشرف البنك على الكتلة النقدية المتداولة، وهو المسؤول على تغطية العملة الورقية بالذهب والعملات الأجنبية[2].

ثالثا.بنك البنوك:

هو البنك الذي تحتفظ لديه البنوك بنسبة من ودائعها الفائضة على حاجتها وهذا يساعده على إجراء المقاصة لتسوية حسابات البنوك من حقوق وديون نتيجة لتعاملها فيما بينها كما أن البنوك تلجأ إليه لإعادة خصم الأوراق التجارية التي تملكها في حالة احتياجها للسيولة النقدية. فهو يسير الحساب الجاري الخزينة العامة ويقوم يوميا بتركيز العمليات الخاصة بالمحاسبين العموميين الذين يلجوؤن إلى البنك المركزي إضافة إلى تحصيل شبكات الضرائب والرسوم وتحقيق التحويلات المطلوبة من المحاسب العام (دفع الرواتب، المعاشات، أعمال الدولة، الجماعات المحلية...إلخ).

[1] صبحي تادريس قريصة : النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص142

[2] ضياء مجدي المستوي : الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 274.

رابعا. البنك التجاري :

يقصد بالبنك التجارى المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان، حيث تحصل على أموال العملاء وتتعهد بإرجاعها في آجالها كما تقدم القروض وقد استمدت تسميتها من وظيفتها بمنح قروض للتجار لتنفيذ أعمالهم التجارية خاصة قروض قصيرة الأجل حتى تمكنهم من تسديد قيمة مشترياتهم، يمكن أن تكون وطنية أو أجنبية أو كلاهما، ويمكن أن تكون تابعة لقطاع عام أو خاص أو كلاهما و تخضع القروض فيها لأسعار الفائدة، كما تخضع لرقابة الدولة نظرا لقدرتها على التأثير في السياسة الاقتصادية للدولة، تختلف البنوك التجارية عن المؤسسات المالية رغم أوجه التشابه الكبير بينهما خاصة في الائتمان وتوفير مصادر التمويل للمشروعات و الأفراد كذلك الاستخدام والتوظيف ويكمن الاختلاف في مصدر مواردها الخاص ويعتبر رأسمال البنوك التجارية ضمان لحقوق المودعين، أما المؤسسات المالية فهي لا تلجأ للودائع إلا في حالة إستثنائية .

المطلب الثاني : نشأة وأهمية البنوك

كانت البنوك في بداية الأمر تلعب دور الصراف، تتعهد بحفظ الأمانات النقدية إزاء تعهد كتابي تدفعه إلى المودعين حيث ظهرت أول صورة من صور البنوك في شكل الصراف الذي كان يودع لديه الناس نقودهم كأمانة حفاظاً عليها مقابل أجر يتناسب مع مدة بقاء الوديعة ومبلغها، إذ يرجع بعض المؤرخين الأساس في ظهور البنوك إلى الصاغة وتجار الذهب، فنظرا لطبيعة عملهم الذي تطلب وجود خزائن آمنة لحفظ الذهب والمقتنيات الثمينة فقد كان من الصعب حينها نقل النقود خوفا عليها من السرقة ومخاطر حملها وكان العامة يلجئون إليهم لحفظ أموالهم وثرواتهم و ذلك مقابل صكوك أو تعهدات ، تثبت لهم حقوقهم المالية فسميت بذلك " بنكنوت" وبمرور الزمن أخذت هذه التعهدات (الوثائق المالية) تحل محل النقود والأوراق النقدية وأصبح الناس يزاولون أعمالهم التجارية بهذه التعهدات في الأسواق ولاحظ أصحاب هذه الدور أن هذه الودائع النقدية تبقى محفوظة في الغالب من غير أن يسترجعها أصحابها لمدة من الزمن كما وجد الصاغة أن بإمكانهم إصدار هذه الإيصالات كقروض مقابل فائدة على ما في حوزتهم من مقتنيات[1].

ومنذ القرن الرابع عشر اتسعت التعاملات التجارية وكثر هؤلاء البنكيين والمرابين، و أدى هذا إلى دخول أشخاص في هذا العمل لا يتسمون بالأمانة والدقة في تعاملاتهم و قد سمح بعض البنكيين لزبائنهم بسحب أموال أكثر مما يملكونه فعلاً ودون حدود أو قيود مقابل أرباح وهو ما يعرف بالسحب على المكشوف، حيث يشير إستقراء التاريخ البنكي إلى

[1] أيمن هندي : النقود و البنوك، المحاضرة الثانية، www.cksu.com/vb/t40631/ extraite le 13 mars 2022

أن مغالاة البنوك في منح الإئتمان أدى في النهاية إلى حالة من التعثر البنكي الجزئي أو الكلي (أي الإفلاس)، و توالت هذه الإفلاسات في القرن الرابع عشر و الخامس عشر مما أدى بعد ذلك إلى تدخل الحكومات والتفكير في إنشاء بنوك تجارية وهي التي تعرف الآن، وقد كان أول بنك تم إنشاءه عام (1587م) في البندقية ثم بعده بنك أمستردام عام (1609م) وبعدها توالى إنشاء البنوك في دول العالم، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها[1].

وكان التطور الحاسم في النشاط البنكي هو انتقال البنوك من إقراض ودائع الزبائن إلى الإقراض المجرد (توليد الإئتمان) وبذلك أصبح النظام البنكي مسؤولا عن توليد النقود في المجتمع و بدأت تظهر الأفكار التقليدية البنكية التي تمثلها المدرسة الانجليزية متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية وبأفكار "آدم سميث" (1723م-1790م) وترى تلك التقاليد والأفكار أن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة (لا تتجاوز سنة) للمحافظة على السيولة والتعامل عن طريق الأوراق التجارية، ولا ينصرف دور البنوك بالتالي إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل أو المساهمة في ملكية المشروعات[2].

ولا بد من الإشارة إلى أمرين هامين سادا السياسة البنكية في بداية القرن العشرين الأول هو تدخل الدولة في البنوك بعد الحرب العالمية الأولى، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة و الأمر الثاني هو أن البنوك أصبحت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مراقبة في أعمالها، وأضحت ترتسم السياسة التي تفرضها الدولة عليها ما دامت تقوم بوظيفة شبه عامة، وطغت على العالم فكرة الاقتصاد الموجه بحيث أصبح المبدأ الأساسي الذي تسير عليه الدول في سياستها الاقتصادية وصار توزيع الاعتماد يجري وفق خطة موضوعة مسبقا[3].

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت الصناعة البنكية تشهد تغيرات متلاحقة يمكن رصدها وتقسيمها إلى أربع فترات[4] وهي :

[1] رشاد العصار و رياض الحلبي : النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص60.

[2] رشدي صالح عبد الفاتح : البنوك الشاملة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 2000، ص76.

[3] المعاملات المصرفية، www.kashifalgetaa.com/moalefat/035/01.htm, extraite le 15 mars 2022

[4] مفلح محمّد عقل : وجهات نظر مصرفية،(ج1)، مكتبة المجتمع العربي، عمان -الأردن، ط1، 2006، ص(42 - 44).

- **الفترة (1950 – 1980)**

تميزت هذه الفترة بتحصن الصناعة البنكية وتمرسها خلف حدود جغرافية محمية بالأنظمة والقوانين، التي كانت تحد من المنافسة وتخلق مناخا شبه احتكاري.

- **الفترة (1980 – 1990)**

تميزت هذه الفترة بتراجع دور الوساطة المالية، وهي الفلسفة الأساسية التي قامت عليها فكرة البنوك، نتيجة موجة من التحرر المالي العارم، والتي أدت إلى دخول منافسين جدد عل جانبي الأصول والخصوم و بدأت البنوك بتقديم ما يعرف بالخدمات الذاتية للبنوك، وذلك من خلال آلات الصرف الآلي (ATM) التي تم نشرها .

- **الفترة (1990 – 1999)**

دخلت هذه الصناعة البنكية هذه الحقبة وهي تقوم بنفس العمل الذي تعودت عليه، إنما بطريقة أكثر تقدما و بدأت عمليات تطوير لآلات الصرف الآلي حيث أصبحت تقدم كشف حساب للزبون، وأدخلت مفهوم النقود البلاستيكية الممغنطة متمثلا في بطاقات الائتمان، و ظهور وانتشار ما يعرف بالبنك المحمول الذي يمكن أن يمكن أن يقدم لك الخدمة باستعمال الهاتف أو الكمبيوتر المحمول المربوط بشبكة الانترنيت، باستخدام النقود الالكترونية عمليات الشراء والدفع، عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها برنامج (E-Cash)

- **الفترة (2000 – 2008)**

من خلال برامج الحاسب الآلي المتفوقة، والمخصصة للتعاملات المالية أصبح بإمكان البنك إجراء الصفقات لصالح زبائن بتكاليف أقل كثيراً من تلك التي تتقاضها شركات بطاقات الائتمان، عن طريق استخدام البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزوَّدة بشريحة حوسبية، وهي قادرة على تخزين بيانات تُعادل 500 ضعف ما يُمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة، وبخلاف ما عليه الحال في النقود الإلكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط، فإنه يُمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الإنترنت وفي الأسواق التقليدية.

الفرع الثاني : أهمية البنوك

تكون البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نما و وإتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات البنوك و تعددت خدماتها فتصبح بذلك تلعب دورا في التنمية الاقتصادية و في تقدم الدول، حيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني بتقديم القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة، معتمدة على مواردها الخارجية من ودائع و على موارد أخرى داخلية و ذاتية تتمثل في رأس مالها و إحتياطاتها و مخصصاتها و أرباحها.

ومن جانب آخر تُعتبر البنوك جزءاً لا يتجزأ من الحياة العملية للكثير من الأشخاص، ولا يمكن الاستغناء عنه تحت أي ظرف ولا بأي شكل من الأشكال، فهو يُعتبر المصدر الوحيد والأساسي للمحافظة على الأموال والحصول على الأرباح، كذلك يُعتبر أحد مصادر منح الائتمان الأساسية للكثير من الأفراد والمواطنين، وتقوم البنوك بدورها بتوظيف العديد من الأفراد وتوفر لهم العديد من فرص العمل؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث التنمية الاقتصادية ويساعد على تحريك العجلة الاقتصادية بشكل إيجابي، ومن ناحية أُخرى تظهر أهمية البنوك في أدائها الضخم مع كميات الودائع الكبيرة التي تتعامل معها وذلك لِما يلي:

1. بدون وساطة البنوك يتوجب على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب، كذلك يتعين على المستثمر أن يجد المموّل المناسب له بالشروط والمدة الزمنية المناسبة، بينما البنك يوفر على العملاء جميع عمليات البحث ويوفر له العديد من المخاطر؛ لأن البنك يضمن حق عملائه.

2. تُعتبر البنوك أحد أشكال الابتعاد عن المخاطرة المالية والتقليل منها؛ وذلك لأن البنك يتعامل مع أكثر من مشروع ومع أكثر من عميل وبالتالي تتنوع مصادر التمويل وتتنوع الاستثمارات الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المخاطرة.

3. يتيح البنك الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة للدخول في الاستثمارات طويلة الأجل، والاستفادة من الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات.

4. حفظ النقود من مخاطر السرقة التي من الممكن أن تتعرض لها المنازل، كذلك في حال تعرض البنك للسرقة فهو ملزم بإعادة الأموال لأصحابها.

5. تقديم الفرصة المثالية للعديد من العملاء عديمين الخبرة من الاستثمار وتشغيل الأموال الخاصة بهم، كذلك الحصول على الأرباح.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك

الفرع الأول: موارد البنوك

إن البنوك كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا إن لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى ، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية ، وذلك على النحو التالي بيانه[1]:

أولا. الموارد الذاتية (الداخلية):

وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي و تشمل:

– **رأس المال المدفوع** : وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك ، وعادة لا يشكل غلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

2– الاحتياطات : وهي نسبة من الأرباح تضاف الى رأس المال ونميز نوعين من الاحتياطات هما:

أ. **الاحتياطي القانوني** : وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل شكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي و حده الأقصى.

ب. **الاحتياطي الخاص**: وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي .فضلا عن ذلك هناك نوع أخر من الاحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته ، كونه احتياطي سري ، ونلمس هذا النوع من الاحتياطي في الأشكال التالية:

– تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير.

– تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

1. **الأرباح غير الموزعة** : عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها ، و الباقي يضاف الى راس مال البنك.

تجدر الاشارة بان دور رأس المال و الاحتياطات هو ضمان حقوق المودعين و الدائنين على حد سواء .

ثانيا. الموارد الخارجية: وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري ، وتشمل أساس :

1. **الودائع**: وهي من أهم موارد البنوك، حيث تشكل في الظروف اتلعادية نسبة هامة من اجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع، وكل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى وهي:

– ودائع جارية.

[1] – قروط زهرة، العايدي سعيدة، تقييم أليات منح القروض في البنوك التجارية–دراسة مقارنة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2014–2015، ص ص : 10–11.

- ودائع لأجل.
- ودائع باشعار.
- ودائع التوفير.

2. **القروض** : من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض ، والذي يتم من مختلف المؤسسات ، خاصة منها :

- البنك المركزي.
- المؤسسات المالية والنقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية.

فقد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى سيولة مما يضطره إلى اللجوء الاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف كان يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يلجأ إلى الإقتراض لمواجهة طلبات السحب ....إلخ.

الفرع الثاني: إستخدامات أموال البنوك التجارية:

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة ، تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات يمكن ذكر منها ما يلي[1]:

1. اختلاف النظام الاقتصادي بشكل خاص وكذا مدى أهمية دور البنوك في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني ومدى انتشار الوعي المصرفي ....يؤثر على كيفية توزيع موارد البنك .
2. تباين الامكانيات المالية للبنوك واختلاف مركزها المالي و يؤثران على كيفية توزيع موارد البنوك في ظل النظام الائتماني الواحد.
3. بنية الودائع التي تلقتها البنوك تؤثر هي الأخرى على كيفية توزيع الموارد لدى البنك .
4. تدخل البنك المركزي في إقرار كيفية توزيع موارد البنوك التجارية على مختلف الاستخدامات ، وكل ذلك من خلال اتخاذه الإجراءات وترتيبات نقدية منها
5. . تحديد معدل الاحتياطي النقدي القانوني .
6. : تحديد نسبة السيولة لدى البنوك التجارية.
7. وضع الأسقف الائتمانية للبنوك .
8. . تحديد أنواع الضمانات المقبولة والتشدد في ذلك.

[1] – عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص: 09.

9. . تحديد معدلات الفائدة على القروض الممنوحة وكذا التمييز بين الأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة .... الخ .

المبحث الثاني : ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: مدخل الى البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات بنكية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1]. وقد سميت البنوك التجارية " بنوك الودائع " حيث تمثل الودائع المصدر الأساسي لمواردها.

كما تعتبر البنوك مؤسسات مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقود وكمية وسائل الدفع من خلال امكانياتها في خلق الائتمان المصرفي[2].

كما يمكن تعريف البنوك التجارية بالنظر إلى السمات الرئيسية لعملها على أنها تلك المؤسسات التي تتيح خدمات بنكية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وهذه البنوك هي الأسبق في النشأة من بقية الأنواع الأخرى[3].

كما يعتبر البنك كوسيط سنصب عمله على التعامل بالنقود، كما يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وانشاء وتحويل النقود كذلك فان البنك يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، فهو

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي: إدارة البنوك، دار المناهج، عمان –الأردن، ط1، 2006، ص14.

[2] بودرمي عبد النور، دحام عبد الرزاق، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن عن طريق القروض العقارية، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2006، ص: 05.

[3] أكرم حداد و مشهور هذلول: النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان –الأردن، ط1، 2005، ص114.

يستعمل لممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود، حيث تتوفر هذه المنتجات من خلال تنظيم واجراءات موافقة[1].

وتتميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك في أنها تقوم بقبول الودائع التي يمكن السحب عليها بشيكات، بالإضافة إلى سمات الربحية و السيولة و الأمان[2].

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك بعدة وظائف منها النقدية و منها غير النقدية، و يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية (كلاسيكية) وأخرغير تقليدية أي وظائف حديثة :

أولا. وظائف تقليدية :

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب وإدخار، ولأجل، وخاصة، و لإشعار)
2. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الأمن
3. منح القروض المختلفة و فتح الحسابات الجارية المدينة.
4. تحصيل الأوراق التجارية و خصمها و التسبيق بضمانها.
5. التعامل بالأوراق المالية من أسهم و سندات بيعا و شراءاً لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
6. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
7. التعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شراءاً و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها والخارجية.
8. تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، و صرف الشيكات المسحوبة عليها.
9. المساهمة في إصدار أسهم و سندات شركات المساهمة.
10. تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الأشياء الثمينة.

[1] – سلمان أو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراست والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص ص: 114-115.

[2] طلعت اسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، القاهرة –مصر، 1998 ،ص27

ثانيا. وظائف حديثة :

1. إدارة الأعمال و ممتلكات العملاء و تقديم الإستشارات الاقتصادية و المالية من خلال دائرة مختصة هي Trust Departement.
2. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري و مما يجدر ذكره أن لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
3. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهذا يتجاوز بنك الإقراض لأجال قصيرة إلى الإقراض لأجال متوسطة و طويلة الأجل نسبيا[1].
4. تقديم خدمة البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد أو البطاقة البلاستيكية) وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك فهي بطاقة (Credit card) خاصة يصدرها البنك لزبونه، تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة، ويقوم بائع السلع أو الخدمات بالتالي بتقديم الفاتورة الموقعة من الزبون إلى البنك المصْدِر للبطاقة، فيسدِّد قيمتها له، ويقدم البنك للزبون كشفاً شهرياً بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري.
5. وظيفة التوزيع ففي المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.
6. وظيفة الإشراف والرقابة إذ تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي إستخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض و للتأكد من مدى ما حققه إستخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي إستخدمتها[2].

[1] خالد أمين عبد الله: العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاسكندرية، ط2، 2000 ، ص36.

[2] خالد أمين عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص37.

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية.

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير: من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك... الخ. في هذا البحث ستقوم بالتركيز على الخصائص التالية [1]:

أولا– الخاصية الأولى:

تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه. يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة على البنك المركزي.

ثانيا– الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد. تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، إذ أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شانه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل

يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شانه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع و السيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال ، كما أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

ثالثا– الخاصية الثالثة:

تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية غير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع. وتتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان. والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

رابعا– الخاصية الرابعة:

تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي. تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. هذا الهدف

[1]– بوبياصلي كريمة عبير، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماتسر، كلية الحقو والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، 2013-2014، ص ص: 11-12.

مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.

الفرع الثالث : أهداف البنوك التجارية

إن الأهداف المسطرة للبنوك لا تقتصر على مجرد تحقيق العوائد في شكل فوائد و عمولات، بل تمتد لتضم أيضا الإستمرارية، النمو والتوسع وغيرها، و يُنظر إلى الأهداف التي يُراد تحقيقها من عدة زوايا، مالية، إنتاجية وتسويقية، وتوسيعية، حتى يتسنى له تحقيق مكانة في السوق البنكية التي تتميز بشدة المنافسة، ومن خلال هذا يتم تصنيف أهداف البنوك التجارية على النواحي التالية :

أولا. الناحية الإنتاجية :

1. تخفيض تكاليف تحقيق الخدمات البنكية و تقديمها.
2. تحسين الخدمات البنكية تماشيا مع متطلبات زبائنه و ميولهم.
3. إبتكار خدمات بنكية جديدة تستجيب لرغبات الأفراد و المؤسسات.
4. الاستغلال الأمثل للأصول المادية و المالية و البشرية و التكنولوجية التي بحوزة البنك[1].

ثانيا.الناحية التسويقية :

1. تحسين سمعة البنك.
2. تحسين مستوى الخدمات المصرفية و توسيع قاعدتها.
3. تطوير أساليب أداء وتقديم الخدمات المصرفية نحو العملاء المصرفيين.
4. رفع الوعي المصرفي خصوصا لدى موظفي البنك.
5. القيام بإجراء بحوث التسويق يكون هدفه معرفة احتياجات الزبائن المتنوعة و خدمتها بكفاءة عالية من اجل إرضائهم.

[1] فضيل فارس: التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات ،ج1، مطبعة الموساك، الجزائر، ط1، 2013، ص(25 .26).

6. إجراء دراسات مفصلة و عميقة حول الأسواق البنكية من اجل تحديد الأسواق الأكثر ربحية واكتشاف الفرص فيها التي يجب استهدافها.
7. المساهمة في تحقيق عمليات الابتكار و التجديد و التطوير البنكي من خلال ابتكار و تطوير خدمات بنكية و تقديمها على أكمل وجه للزبائن.
8. إن وضع سياسة تسويقية واضحة تتماشى و الخصائص التي تميز البنك قد يؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية له من خلال إما التميز بتحقيق خدمات بنكية بتكلفة أقل أو تمييز الخدمات البنكية من حيث جودتها و الإبداع التكنولوجي الذي يميزها أو من خلال النوعين معا.

ثالثا.الناحية المالية :

1. تعظيم العوائد في شكل فوائد و عمولات و غيرها و ذلك من خلال زيادة حجم القروض المتنوعة و مختلف التسهيلات الائتمانية و زيادة حجم التوظيفات و الاستثمار في الأوراق المالية.
2. يسعى البنك إلى هدف الإستمرار في اقتطاع جزء من العوائد بغرض تفعيل مستوى الاحتياطات حيث كلما زادت هذه الاحتياطات كلما زاد مستوى ثقة المودعين في البنك الذي يتعاملون معه و من ثم زيادة الطمأنينة و الأمان لديهم.
3. تحقيق التوافق بين السيولة و الربحية في آن واحد.
4. قيام البنك بالتوسع في الاستثمار المتعلق بالاكتتاب على الأوراق المالية قصيرة الأجل كالسندات الحكومية، و أيضا بالاكتتاب على الأوراق المالية طويلة الأجل بحيث أن كل هذا يؤدي إلى تدعيم العمل البنكي الاستثماري.
5. تحسين صورة البنك لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين و من ثم مركزه المالي من خلال تعظيم قيمة أسهمه في سوق الأوراق المالية.

رابعا.الناحية التوسعية :

1. امتلاك القدرة التنافسية، باعتبار أن هذا الهدف الإستراتيجي هو وسيلة إستراتيجية تسمح له بمجابهة و الحفاظ على المكانة ضمن السوق البنكية التي تتسم بالمنافسة بين البنوك.

2. يهدف البنك إلى توسيع نشاطه من خلال الانتشار المدروس، و ذلك عبر فتح المزيد من الوكالات لتوسيع و تقديم مختلف خدماته و من ثم زيادة عدد الزبائن و تنوعهم في الدولة الأصلية التي يتواجد بها و يمارس فيها أعماله البنكية.
3. توسيع النشاط خارج الدولة الأصلية من خلال تكريس التدويل البنكي.
4. يمكن أن يطمح البنك إلى الاستثمار في نشاطات أخرى غير العمل البنكي[1].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، وإنما يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك. بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه ويمكن تصور الهيكل التنظيمي لبنك تجاري من البنوك الكبيرة الحجم والتي تتنوع خدماتها من خلال تصور للادارات التي قد يتضمنها وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الادارات. وتتمثل الادارات الرئيسية للبنك في أربع إدارات كالتالي[2]:

الفرع الأول: إدارة القروض

تركز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض . وبالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لا يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض. فمثلا قد يكون هناك قسم للقروض التي تقدم للشركات الكبيرة، وقسم للقروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة ، وقسم لقروض المؤسسات المالية، وقسم القروض شركات التأمين ، وقسم للقروض التي تقدم إلى تجار وسماسرة الأوراق المالية. كما أن هناك أقسام بالبنوك الكبيرة الحجم لكل من القروض الاستهلاكية للعملاء ، وكذلك قسم للتأجير .وبالنسبة للبنوك التي يكون لها تعاملات خارجية فيكون لديها قسم للقروض الأجنبية أو للحسابات الخارجية كما تتم تحليل طلبات القروض والائتمان من خلال متخصصين، وذلك في أقسام خاصة وهي قسم تحليل طلبات الائتمان، وقسم الكمبيالات الذي يتم فيه توقيع العميل على أقساط القرض والفائدة، وأخيرا قسم الشؤون القانونية وهو المسؤول عن رقابة عمليات منح الائتمان.

الفرع الثاني: إدارة التمويل

ومهمة هذه الادارة في الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والائتمان في تقديم القروض . فمعظم الأموال يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة سواء جارية أو لأجل أو إدخارية، بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقاصة بين الشيكات وتقديم الخدمات الاستشارية لهذه البنوك. كما تشتمل هذه الإدارة على قسم الاستثمار الذي يختص بالاتجار في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل. وكذلك قسم التخطيط والتسويق والذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم خدمات جديدة من أجل النمو والتوسع في المستقبل

[1] فضيل فارس: التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات ،ج1، مطبعة الموساك، الجزائر، ط1، 2013، ص(27 .29).
[2] – محمد صالح الحداوي، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص ص: 217-220.

. وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة المالية والذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخل أو الخارج.

الفرع الثالث: إدارة العمليات

وتتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية مثل قسم حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل من الايداعات أو المسحوبات وكذلك القروض للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء. بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظم المعلومات . وكذلك قسم شؤون العاملين و الذي يختص بحفظ سجلات العاملين وبرامج تدريبهم .كما تشمل هذه الإدارة على قسم للصرافة سواء صرافة آلية أو بشرية، وكذلك قسم الأمن وذلك للحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك. وأخيرا قسم إدارة النقدية والذي يتولى الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء لأفراد أو منشآت الأعمال.

الفرع الرابع: إدارة الأموال المؤمن عليها من الغير

تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الإئتمانية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والائتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة. ومن أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو للأفراد أو منشآت الأعمال. وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية المملوكة للعملاء مثل الأراضي والمباني ، بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة الاتجار في الأوراق المالية لصالح العملاء وتقديم المصائح والخدمات التسويقية لهم. وهكذا نرى أن البنوك التجارية من خلال العديد من الخدمات التي تقدمها والوظائف التي تؤديها أصبحت مجالا خصبا للإدارة، حيث يقع على عاتق المديرين الآن إدارة هذه الوظائف بكفاءة ، وذلك نظرا لأهمية هذا القطاع في الإقتصاد و توسع نشاطه عن ذي قبله.

المطلب الثالث: القوائم المالية للبنوك التجارية

في الجزائر تعتبر القوائم المالية كوسيلة اتصال بين البنك والأطراف المهتمة بأنشطته، حيث يمكن لهذه الأخيرة معرفة المركز المالي للبنك وماحققه من نتائج، فالقوائم المالية هي المنتج النهائي للعمليات المحاسبية والمالية للبنك. ويجب على البنوك الجزائرية أن تعد قوائمها المالية وفقا للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في النظام رقم 09 – 04 وذلك حسب المادة 5 منه، وتتمثل القوائم المالية الأساسية للبنوك الجزائرية في :

الفرع الأول: الميزانية

الميزانية هي كشف ملخص لأصول الكيان وخصومه وحقوق المساهمين عند تاريخ إغلاق السنة المحاسبية فتقدم موجودات الكيان والتزاماته، وتشمل معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة المالية الماضية، كما يجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية[1].

وميزانية البنك التجاري كغيرها من الميزانيات في المؤسسات التجارية والصناعية، تترجم القروض والديون أو الموارد والاستخدامات، وعموما هي صورة لوضعية البنك في وقت معين[2].

ويكون شكل الميزانية الخاصة بالبنوك في الجزائر، حسب المخطط المحاسبي البنكي حسب الملحق وحسب القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، فان ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة تجمع الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقها النسبية[3].

وتظهر حسب الجدول الموالي على الأقل العناصر التالية:

الجدول رقم (1.1): عناصر الأصول والخصوم الواجب على الأقل إظهارها في ميزانية البنك

الأصول	الخصوم
-وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي. -مبالغ سندات الخزينة والأثر الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي. -سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف. -التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى. -التوظيفات النقدية الأخرى.	-الودائع المستلمة من البنوك الأخرى. -الودائع المستلمة للسوق النقدية. -المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين. -شهادات إثبات الودائع. -السندات لأمر، السفتجة والخصوم الأخرى المثبتة في ملف. -أموال أخرى مقترضة.

[1] محمد العيد تجاني وعادل رضوان، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 05.

[2] – زوينة بن افرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص: 246

[3] –**القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص: 24.

-سندات التوظيف.	

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 24.

الفرع الثاني: خارج الميزانية

كما تعمل البنوك بالقروض والالتزامات الأكيدة تعمل أيضا مع القروض والالتزامات المستقبلية سواء الأكيدة أو المحتملة، وهذا ما يتم تسجيله في وثيقة محاسبية خاصة تسمى خارج الميزانية وهي مميزة للبنوك عن المؤسسات الصناعية والتجارية، مقسمة لجهتين جهة تمثل الالتزامات المعطاة وجهة أخرى تمثل الالتزامات المسلمة كما لا ينتج عنها أي تدفق نقدي، وتتمثل بنودها في "كفالات، ضمانات احتياطية، فتح إعتمادات مؤكدة وعمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة [1].

وتحتوي خارج الميزانية على عدة بنود حسب النظام 09- 05المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرهاونلخصها في مايلي:

الجدول رقم (2.1): البنود التي تحتويها خارج ميزانية البنوك

البند 1: التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية	**البند 5**: التزامات أخرى ممنوحة
البند 2: التزامات التمويل لفائدة الزبائن	**البند 6**: التزامات التمويل المحصل عليها على الهيئات المالية
البند 3: التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية	**البند 7**: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
البند 4: التزامات ضمان بأمر الزبائن	**البند 8**: التزامات أخرى محصل عليها

المصدر: النظام رقم 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، ص: 23.

[1] – زوينة بن افرج، **تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك التجارية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية**، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008، ص ص: 11-12.

الفرع الثالث : حساب النتائج

نص القانون رقم 11 - 07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 في المادة 34 منه " يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح." وقد نص القانون على تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، مع إمكانية الاعتماد اختياريا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة بمدى قياس النسب بين أصناف الأعباء والإنتاج الإجمالي أو المباع[1].

ويضم حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء، وبصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، فإن حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيانات يمثل مايأتي[2]:

1. منتوجات الفوائد وماشابهها؛
2. الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف؛
3. أعباء الفوائد وماشابهها؛
4. منتوجات الإستغلال الأخرى؛
5. الحصص المستلمة؛
6. خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد؛
7. الأتعاب والعمولات المقبوضة ؛
8. أعباء الإدارة العامة؛
9. الأتعاب والعمولات المدفوعة ؛
10. أعباء الاستغلال الأخرى؛
11. المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات، حسب كل فئة منها .

ويكون شكل جدول حسابات النتائج وفق المخطط المحاسبي البنكي على الشكل التالي، كما يحتوي حساب النتائج على عدة بنود ونلخصها في الجدول التالي :

[1]- ربيع بوصبيع العايش وآخرون، **جدول سيولة الخزينة في النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 06.

[2]-**القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سابق، ص: 25.

الجدول رقم (3.1): البنود التي يحتويها جدول حسابات النتائج

البند 1: فوائد ونواتج مماثلة	**البند 8**: أعباء النشاطات الأخرى	**البند 15**: ناتج الاستغلال
البند 2: فوائد وأعباء مماثلة	**البند 9**: الناتج البنكي الصافي	**البند 16**: أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
البند 3: عمولات (نواتج)	**البند 10**: أعباء استغلال عامة	**البند 17**: العناصر غير العادية (نواتج)
البند 4: عمولات (أعباء)	**البند 11**: مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية وغير المادية	**البند 18**: العناصر غير العادية (أعباء)
البند 5: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	**البند 12**: الناتج الإجمالي للاستغلال	**البند 19**: ناتج قبل الضريبة
البند 6: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	**البند 13**: مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	**البند 20**: ضرائب على النتائج وما يماثلها
البند 7: نواتج النشاطات الأخرى	**البند 14**: استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحقوق المهتلكة	**البند 21**: الناتج الصافي للسنة المالية

المصدر: النظام رقم 09-05، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، ص ص: 25-26.

الفرع الرابع : جدول سيولة الخزينة

حسب النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، فان الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة الخاضعة على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة[1].

ويكون شكل جدول سيولة الخزينة وفق المخطط المحاسبي البنكي على الشكل الوارد في الملحق رقم ().

وقد جاء نفس النظام بعدة نقاط حول جدول سيولة الخزينة تتمثل في[2]:

1. تشمل أموال الخزينة على الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع؛

[1]-**النظام رقم 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية ، العدد 76، المؤرخة في 29 ديسمبر 2009، ص ص: 29-30.

[2]-نفس المرجع والصفحة.

2. تعتبر معادلات أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الأجل القصير، البالغة السيولة وتعتبر سهلة التحويل الى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها؛
3. التدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال في الخزينة ومعادلتها؛
4. يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الاستثمار والتمويل؛
5. تعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاضعة وكل الأنشطة الأخرى التي لاتعتبر أنشطة استثمار أو تمويل؛
6. تمثل أنشطة الإستثمار الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة؛
7. إن أنشطة التمويل مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات المؤسسة الخاضعة؛
8. يعرض تدفق سيولة الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية حسب الطريقة غير المباشرة المتمثلة في تصحيح النتيجة.

الفرع الخامس: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية[1].

وحسب النظام 09 – 05 فإن المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغير الأموال الخاصة في(الملحق رقم 6) تخص الحركات المرتبطة بما يأتي[2]:

1. النتيجة الصافية للسنة المالية .
2. تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
3. النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
4. عمليات الرسملة (ويتعلق الأمر خصوصا بالزيادة، بالإنقاص وبتسديد رأس المال) ؛
5. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. وتمثل مختلف المجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الأموال الخاصة موضوع الملاحظات المفصلة من أجل شرح طبيعة وتركيبة هذه المجاميع.

[1] -**القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سابق، ص 25.

[2] النظام رقم 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، مرجع سابق، ص: 32.

الفرع السادس: الملحق

لا يعتبر الملحق وثيقة محاسبية وإنما هو وثيقة مكملة، وعلى المؤسسات المالية نشر ملحق يكمل ويشرح المعلومات المعطاة في الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج، كما يجب أن يشير إلى الطرق المستعملة وإلى أي تغير حصل. ويشير الملحق إلى تقسيم المستحقات والديون على المؤسسات المالية والزبائن والمدة الزمنية للأوراق المالية وتصنيفاها، كذلك يشير إلى تقسيم العمولات بين الإيرادات والمصاريف وتصنيفها حسب العمليات المختلفة

ويشير الملحق إلى تقسيم المستحقات والديون على المؤسسات المالية والزبائن والمدة الزمنية للأوراق المالية وتصنيفاتها، كذلك يشير إلى تقسيم العمولات بين الإيرادات والمصاريف وتصنيفها حسب العمليات المختلفة وأيضا تقسيم الإيرادات والمصاريف الإستثنائية، والتفاصيل والشروحات المنشورة في الملحق بجعله يعطي الصورة الحقيقية للمعلومات التي تسمح بتحديد الوظيفة المالية الصادقة للبنك[1].

وحسب النظام 09 - 05 يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، وتتضمن :.

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسلك المحاسبة وإعداد القوائم المالية ؛
2. مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للقوائم المالية ؛
3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها ؛
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

[1]- زوينة بن افرج، **تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية**، مرجع سابق، ص: 12.

خلاصة:

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا الى أن البنوك بمختلف أنواعها تعد الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، فالبنوك التجارية هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي للدولة حيث تملك القدرة على خلق النقود سواء كان البنك منفردا أو البنوك مجتمعة والتي تعني ببساطة أن البنك يقدم تسهيلات ائتمانية للعملاء بدون أن يكون هناك حقيقة ودائع مخصصة ومقابلة لها وبالتالي قدرتها على التأثير على عرض النقود والطلب عليها في المجتمع، وكذلك تفاعلها مع السياسات النقدية تأثرا وتأثيرا فيه.

ومنه يمكن اعتبار البنوك التجارية كالقلب بالنسبة للجسد، فكما أن القلب يضخ الدم في الشرايين فان البنك يضخ الأموال في جسم الاقتصاد بعد تجميعها من المودعين، فالمكانة التي أصبحت تحتلها البنوك التجارية في النظم الاقتصادية الحديثة جعلت منها عصب الحياة في كافة هذه النظم مهما كانت طبيعتها.

الفصل الثاني:

دراسة نظرية لقروض الاستغلال

تمهيد:

تشكل القروض التي تقدمها البنوك التجارية لزبائنها أحد أهم الاستخدمات التي تقوم بها البنوك، وتعتبر من أقدم العمليات البنكية، وتمثل هذه القروض احدى أهم وسائل تمويل المؤسسات المختلفة التي تسعى دائما لتحقيق أكبر ربح ممكن.

كما تعتبر القروض الاستغلال هي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، وتعتبر قروض قصيرة الأجل، فنشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة، والتي تتعدى في الغالب 12 شهرا.

كما يعد التحليل المالي الأداة التي تستعملها البنوك في منح القروض من خلال تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وسوف نتطرق الى هذا الفصل من خلال:

- **المبحث الأول: الاطار العام للقروض**
- **المبحث الثاني: أليات منح القروض**

المبحث الأول: الاطار العام للقروض

اذا كانت الودائع هي المصدر لأموال البنوك التجارية فان القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعمليات الاقراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها البنك التجاري، وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيته.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية القرض البنكي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم القرض و أهمية القرض.

الفرع الأول: مفهوم القرض البنكي

يختلف مفهوم القرض من باحث الآخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا قمنا بتقديم تعاريف مختلفة التوضيح الرؤية أكثر.

أولا: لغة:

إن كلمة قرض "ترجع إلى الكلمة اللاتينية "credere" التي تعاني منح الثقة "FAIRE CONFIACE على اعتبار أن الثقة هي أساس كل قرار منح القرض.

ثانيا: اصطلاحا

لا يوجد اتفاق بين الكتاب على تعريف القرض البنكي و يرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل منهم حيث:

يعرف القرض البنكي على أنه" تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة لها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أموال في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[1] .

كما يعرف أيضا أنه " عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى و ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير"[2] .

[1]- مهند حنا نقولا عيسى، **ادارة مخاطر المحافظ الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص: 43.

[2]- زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 79.

الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية:

إن القروض أصبحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية و بالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة ، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقاءها جامدة ، وتعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الافتراضية أي توسيع النشاط الاقتصادي وذلك بتحقيق أهداف متعددة ، إذ هدف القروض إلى زيادة في الإنتاج من حيث كميته ونوعيته و العمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق نمو و استقرار اقتصادي والوصول إلى فائض إنتاجي والعمل على التصدير و التقليل من الاستيراد. كما تعتبر القروض وسيلة مناسبة التحويل رأسمال من شخص لآخر ، و إذ أن أحسن توجيه القرض فإنه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد ، باعتباره من أهم مصادر الموارد للبنوك في الوقت المعاصر ، فمن المؤكد أن له فعالية كبيرة وأهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية [1]:

1. تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.
2. المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة و الزراعة و النشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال.
3. المحافظة على قيمة رأسمال المقرض بالنسبة للبنك . : القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك.
4. يمثل اللبنك إثر تحويل السيولة للزبائن الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق محدده.
5. منع الاكتناز ، نحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني موارد نقدية معطلة ، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في عرض رأسمال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية.

فالقروض تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة وتلعب دورا هاما في تنمية الدول المتخلفة والنامية ، كما تساهم القروض في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل وتزود مداخيل الأفراد مما ينتج زيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الإنتاج ، إن مساهمة القروض في تنمية اقتصاديات الدول المختلفة والنامية لهو دليل على أنه سياسة اقتصادية سليمة تؤدي الى زيادة الاستثمار والتوظيف، الشيء الذي تعجز ميزانية الدولة على القيام به، اذن القروض تعتبر أهم وأكبر مصدر لتمويل المشروعات.

[1] – عيساوي نصر الدين، قاسي يسمينة، **آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها–دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 06، العدد 01، 20222، ص ص: 233-234

المطلب الثاني : أنواع القروض

هناك تصنيفات متعددة الأنواع القروض، إذ يمكن تصنيف القروض من حيث المدة ومن حيث الغرض منها ومن حيث الضمانات المقدمة كما يلي:

أولا. تصنيف القروض على أساس المدة :

لقد نادي الفكر التقليدي الذي ساد لمدة طويلة أن تكون قروض البنوك التجارية لأجال قصيرة إلا أن نمو النشاط الاقتصادي و اتساع دائرة الأعمال ، أدى بهذه البنوك إلى عدم التقيد بهذا الأسلوب التقليدي ، خاصة وأن حجم الودائع المصرفية يزيد مع نمو النشاط الاقتصادي زيادة معتبرة، و بالتالي تزداد كمية هذه الموارد التي تتسم بالاستقرار النسبي مما يسمح بالاتجاه إلى الإقراض الغير قصير الأجل بالإضافة إلى أن البنك التجاري يستطيع الحصول على قروض من البنك المركزي و البنوك الأخرى في الداخل أو الخارج وكذلك من الهيئات الحكومية، مما يجعله يزيد في نطاق الإقراض وذلك في الحدود التي تجعله قادرا على مواجهة الطلبات، التي قد تزداد في وقت بسرعة غير متوقعة وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم القروض على أساس طول أجلها إلى ما يلي[1] :

1. **قروض قصيرة الأجل** : هي تلك القروض التي تقل مدتها عن سنة، ويمثل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من قروض البنوك التجارية، ويعد من أفضل أنواع التوظيف لديها ، كما أنها تعتبر الفرع الرئيسي للتوظيف وما يفيض عن ذلك يوجه لأوجه التوظيفات الأخرى ويتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها وله عدة صور أهمها : الخصم ، تسهيلات الصندوق الاكتشاف المصرفي وصور أخرى .
2. **قروض متوسطة الأجل** : وهي التي يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات، مثل استكمال آلات المصانع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير
3. **قروض طويلة الأجل** : وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الألات، وعادة تتخصص في منح هذا النوع من القروض البنوك المتخصصة التي سبق الإشارة إليها، وهذا النوع من القروض يتطلب وجود موارد ادخارية كبيرة، لذلك تتولاه بنوك متخصصة وقليلا ما تقوم البنوك التجارية بهذا النوع من التمويل مقارنة بالأنواع السابقة من القروض.

وفي ما يلي الجدول التالي الذي يبين أهم الفروق بين القروض الطويلة والمتوسطة و القصيرة :

[1]- شاكر قرويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك: الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص: 94.

الجدول رقم (1.2) : الفروق الجوهرية بين القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل

	القروض القصيرة الأجل	القروض المتوسطة وطويلة الأجل
الغرض من التمويل	تمويل الاحتياجات دورة رأس المال العامل سواء من خلال تمويل شراء الخامات أو تمويل فترة التخزين أو تمويل فترة البيع لأجل وهو ما يطلق عليه دورة تحول الأصول أو تمويل احتياجات رأس المال العامل	تمويل شراء الأصول الثابتة (الآلات والتجهيزات والأرض والمباني اللازم لحياة المشروع على امتداد عمره الإنتاجي)
طبيعة التمويل	القروض قصيرة الأجل تسدد أساسا خلال عام من المنح وقد ترى إدارة البنك تمديدها أو زيادتها إذا ثبت كفاءة إدارة المشروع.	قروض متوسطة أو طويلة الأجل تبدأ من عامين وتمتد حتى عشرة أعوام وربما أكثر.
أسلوب السحب	في حالة تسهيلات فإنها متاحة دائما للصرف وبحد أقصى قيمة التسهيل وتستخدم وتسدد بصفة مستمرة دون توقف.	يتم السحب من القرض وفقا لجداول سحب محددة ويترتب تنفيذ المشروع محل التمويل وما يسدد من القروض يجوز إعادة سحبه مرة أخرى.
أسلوب السداد	من عائد النشاط الجاري لمشروع والإيرادات المتولدة دائما من حركة الإنتاج والبيع والتحصيل	من فائض التدفقات النقدية للمشروع بعد سداد كافة الالتزامات الجارية وكذلك وفقا للدراسات المعدة من قبل إدارة البنك ووفقا لكشوفات التدفق النقدي المتوقعة للمشروع.

المصدر: عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 106.

ثانيا. تصنيف القروض على أساس الغرض منها :

تقسم القروض من حيث الغرض من استخدامها إلى عدة أنواع منها[1] :

1. **القروض الاستهلاكية le credit consommation** : هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكي، كشراء سيارة أو أثاث أو ثلاجة أو تلفزيون، إلا أن بعض البنوك لا تحبذ إعطاء قروض للموظفين لشراء مثل هذه السلع المعمرة، وذلك لأن قدرة الموظف إجمالا على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة، حيث يمكن أن تتأثر بإنهاء خدماته أو بمرضه أو نتيجة إصابته بحادث، لذلك فإن البنوك تطلب عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى، و قد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب أو ضمان مجوهرات و حلي أو غير ذلك.

[1] – دغنوش العطرة، **البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيتير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2001، ص ص: 34-35.

2. **القروض الإنتاجية** :**le credit d'investissement**: القروض الإنتاجية هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجي، أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية الشركة، و تشجع البنوك المركزية عادة البنوك التجارية على إعطاء قروض للأغراض إنتاجية ، لأن ذلك فيه دعم الاقتصاد الوطني

ثالثا. تصنيف القروض على أساس نوع الضمان :

يعتبر الضمان الوسيلة التي تعطي البنك تأمينا ضد عدم السداد، إذ أنه يساعده على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز العميل عن سداده . و تقسم القروض في هذا المجال إلى قسمين رئيسيين[1] :

1. **القروض بدون ضمانات** : قد يمنح البنك (الدائن) قرضا لأحد عملائه (المدين دون أن يقدم أي نوع من الضمانات العينية مكتفيا فقط بالوعد الذي أخذه على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد ، ويثق الدائن في ذلك مستندا على شخصية المدين (حسب سمعته و متانة مركزه المالى)، و يكون الائتمان في هذه الحالة انتمائنا ش خصيا .

وفي السابق كانت البنوك تتردد في منح مثل هذه القروض إلا في حدود ضيقة، إلا أنه في الوقت الحاضر اتسع نطاق تقديم مثل هذه القروض . وقد يعود السبب إلى اتساع دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني، خاصة و أن الكثير من البنوك التجارية أصبحت ملكا للدولة و في هذه الحالة يصبح المقترض مدينا للدولة ومن الصعب التهرب من مديونيته.

ولا ينبغي التوسع في منح القروض بدون ضمانات على المكشوف) إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب عميل جديد أو الاحتفاظ بعميل جيد، إلا أنه في أي حالة من الحالات لا يجبذ أن يكون القرض بدون ضمان بمبالغ كبيرة ، و من المستحسن أن لا تقدم إدارة المصرف الرشيدة على منح القروض على المكشوف في كل الظروف، لما يحيط بسلامة مثل هذه القروض م ن مخاطر مصرفية جسيمة.

2. **القروض مقابل ضمان** : الغالبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات ، و يطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلا و ليس بديلا عنها.

فبعد التأكد من سعة العميل المالية على أنها جيدة و بعد دراسة مصادر دخل العميل و مركزه المالي و التأكد من قوته و متانته، يطلب البنك من العميل ضمانا تكميليا، كما ذكرنا استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة في الأساس، إلا أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تفكر الإدارة بأنها من الممكن بعد إجراء الدراسات اللازمة و الاستفسارات المطلوبة عن العميل، و بعد الخروج بنتيجة سلبية عن وضع العميل المالي أو سمعته المالية.

[1]- دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

و هذا النوع من القروض مكفولا بضمانات عينية، وقد يأخذ الضمان العيني شكل بضائع، أوراق تجارية، ذهب، عقارات، محاصيل زراعية، ألات .... الخ وقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.

المطلب الثالث: قروض الاستغلال

نظرا لتعدد نشاطات الاستغلال التي تقوم بما المؤسسة (تموين, إنتاج, تخزين... الخ) في الفترة القصيرة قد تواجه مشاكل في خزينتها تستوجب اللجوء إلى القروض البنكية للحصول على التمويلات اللازمة لتغطية هذا العجز في هذه الحالة يقترح البنك لزبائنه مجموعة من القروض تعرف بقروض الاستغلال.

مثلما تعددت المصارف في الجهاز المصرفي. فان القروض تعددت أيضا، ففي أي مصرف نجد هناك عدة أنواع من القروض ومن بينها قروض الاستغلال وقروض الاستثمار وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المفاهيم المختلفة لقروض الاستغلال.

قروض الاستغلال هي موجهة أساسا لتمويل جزء من الأصول المتداولة من الميزانية , وضعت من طرف البنك تحت تصرف الزبائن عن حاجياتهم لذلك تصنف ضمن القروض القصيرة الأجل الموجهة لتمويل الحاجات المالية الطارئة وتمويل المشتريات من المواد الأولية والمخزونات وما إلى ذلك[1] .

تعرف قروض الاستغلال على أنها قروض قصيرة الأجل لا تتعدى في الغالب 18 شهرا وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك على حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري, صناعي زراعي: خدماتي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركة الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات والقدرة على تحصيل الديون[2].

ومن خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريفا شاملا وهو أن قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الآجال تساهم في ضمان السير الحسن لعمليات الاستغلال الخاصة بالمؤسسة إجراءات منح قروض الاستغلال

[1]- مصطفى رشدي شيحا، **الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص: 66.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 58.

المطلب الرابع: أنواع قروض الاستغلال

ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما قروض عن طريق الصندوق وقروض عن طريق التوقيع (الإمضاء).

أولا: قروض عن طريق الصندوق :

هي قروض مرتبطة بتسوية الفروقات الحاصلة بين مدخلات المؤسسة ومخرجاتها , وهذه القروض تستخدم لتغطية احتياجات أو عاجلة ولا تستخدم لمجالات أخري مثل الاستثمار وإنما تتجسد من خلال تسوية معاملات تقوم بها المؤسسة الأمر مستعجل وتتفرع بدورها إلى نوعين:

1. **القروض العامة** : سميت بالقروض العامة لأنها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة التمويل أصل بعينه, ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي[1]:

أ. **تسهيلات الصندوق**: عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبة السيول المؤقتة أو القصيرة جدا , التي يواجهها الزبون, والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات , فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض , و يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال أو لتسديده لفواتير حان آجالها، و لا يكفي ما عنده في الخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات فيقوم حينها البنك بتقدم هذا النوع من القروض, و يتجسد ذلك في السماح للزبون بان يكون حسابه مدينا و ذلك في حدود مبلغ معين و مدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر و يقوم البنك بحساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له, و كذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية, أي تلك المدة التي يبقي فيها الحساب مدينا و ينبغي علي البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذا القرض (التسهيل) من طرف الزبون لان الاستعمال المتكرر الذي يتجاوز الفترة العادية لمثل هذا التسهيل يمكن أن يحوله إلى مكشوف، ويزيد ذلك من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.

ب. **السحب على المكشوف**: عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يجهل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل, ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة . فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر , فالمكشوف قد يمتد من 15 يوم إلى سنة كاملة و ذلك حسب طبيعة عملية التمويل , حيث يلزم البنوك التجارية الجزائرية عند منحها لهذا النوع من القروض أن تكون موجهة لتمويل نشاط حقيقي للمؤسسة , كالاستفادة من الظروف التي تتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة , ولتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة وذلك بشراء كميات كبيرة منها مادامت

[1] – فاطمة الزهراء لعبادي، **دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009، ص ص: 42-46.

متوفرة حاليا , أما بالنسبة لتحديد قيمة السحب على المكشوف فقد حدده بنك الجزائر لقيمة رقم الأعمال المقابل لفترة 15 يوم لنشاط المؤسسة كحد أقصى. ونظرا لمبلغ القرض ومدته وكذلك للنشاطات التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقي يمكن أن يتعرض له البنك ويتمثل في تجميد أمواله لفترة معينة وهو ما يؤثر على سيولته وكذا قدرته بالقيام بعمليات القرض الأخرى , بالإضافة إلى عدم التسديد في الوقت المحدد ولمواجهة هذه المخاطر يقوم البنك بطلب ضمانات من الزبون. وبالإضافة إلى البحث عن إمكانيات تعبئة هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي.

ت. **القرض الموسمي**: وهي القروض التي تمنحها البنوك لتمويل نشاطات موسمية التي تمارسها الكثير من المؤسسات وتلجأ اليها المؤسسات لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل ومن أمثلى على ذلك إنتاج وبيع اللوازم المدرسية والمحاصيل الزراعية.

ث. **قروض الربط**: هي عبارة عن قروض تمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية ويقرض البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقيق عملية التمويل , و لكن هناك فقط أسباب أخري يجب تحققها مثل أسباب المتعلقة بالضمانات.

2. القروض الخاصة:

سميت بالقروض الخاصة لأنها توجه لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة وليست موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة بل موجهة لتمويل المخزونات أو الحقوق وهي تأخذ الأشكال التالية[1] :

أ. **تسبيقات على البضائع**: هي عبارة عن قرض يقدم إلي الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك علي بضائع كضمان للمقرض. و ينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة و طبيعتها و مواصفاتها و مبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها و ينبغي على البنك عند الإقدام علي منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم و قيمة الضمان للتقليل من نسبة الأخطار. و من بين التقنيات التي تقدم أبرز الضمانات في حالة هذا النوع من القروض هو التمويل مقابل سند الرهن , وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة التمويل المواد الأساسية مثل القهوة و غيرها , و يستعمل في الجزائر أيضا لتمويل السلع المصنعة و النصف المصنعة.

ب. **تسبيقات على الصفقات العمومية**: هي عبارة عن اتفاقية الشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات ..... الخ) , والجماعات المحلية , أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة و المقاولين أو الموردين من جهة أخري. و نظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا

[1] – بخزازة فايزة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص: 02.

يجد المقاول المكلف بالانجاز نفسه في حاجة الى أموال ضخمة غير متاحة في الحال هذه السلطات و لذلك يضطر للجوء إلى البنك للحصول على الأموال من أجل تمويل هذه الأشغال .

ت. **خصم الأوراق التجارية:** تتمثل في تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها (من طرف البنك قبل حلول أجلها، بعد خصم العمولة), أو بمعنى أخر عملية الخصم تتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية لحاملها قبل موعد استحقاقها , لقاء خصم جزء من قيمتيها ثم بتحصيل قيمتها من المدين في تاريخ استحقاقها و يتكون من ثلاثة عناصر هي:

- معدل الفائدة.
- عمولة التحصيل.
- عمولة الخصم.

ثانيا. قروض عن طريق الإمضاء (التوقيع)

إن القرض بالتوقيع أو الالتزام لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من البنك إلي الزبون وانما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أحري , أي أن البنك في هذا النوع من القروض لا يعطي نقودا , ولكن يعطي ثقة فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء نقودا إذا عجز الزبون علي الوفاء بالتزاماته , وتعتبر من أكثر القروض المتعامل بما حاليا في البنوك ويمكن أن نميز ثلاثة أشكال رئيسية للقرض بالتوقيع هي[1]:

1. **الضمان الاحتياطي:** عبارة عن التزام يمنحه البنك , يضمن بموجبه تنفيذ إلتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية ، وعليه فان الضمان الاحتياط عبارة عن تعد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد البنك شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شروط لتنفيذ الالتزام.
2. **الكفالة:** هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته , وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وادارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

ومن بين هذه الكفلات نجد[2]:

أ. **الكفالات الجمروكية** : يقوم البنك بالتكفل بعميله أمام الإدارة أمام الجمارك , حتى يتسنى له سحب بضاعته مع تأخير دفع الرسومى ومن بين أنواع الكفالات الجمركية.

[1]- حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية: دراسة مقارنة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 157-158.

[2]- فاطمة الزهرة العبادي، مرجع سابق، ص ص: 52-53.

ب. **كفالة الإدماج المؤقت:** في حالة استرداد بضاعة أو مواد موجهة إلى إعادة التصدير بعد الاستعمال أو التحويل حتى يتمكن المستورد من استعمال السلع مع الاستفادة من مهلة لتسديد المستحقات.

ت. **الكفالات الضريبية:** يقوم البنك بالتكفل بالعميلة أمام إدارة الضرائب مما يسمح له بالاستفادة من تأخير في دفع الضرائب المستحقة لفترة معينة أدناها شهر، ويمكن أن نميز بين نوعين من الكفالات الضريبية.

ث. **الالتزامات المكفولة:** هي التزامات للاستفادة من مهلة لتسديد الضرائب المستحقة.

ج. **كفالة الضرائب المحتج عليها:** يتدخل البنك لمنح هذه الكفالة والتي تكون بمقدار المبلغ المحتج عليه في انتظار صدور قرار قضائي.

ح. **الكفالات على الصفقات العمومية:** وتمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية أمام أصحاب المشروع، وتمنح عادة هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة[1]:

- **كفالة الدخول في المناقصات:** تعطى هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كتعويض إذا انحسب عن المشروع.
- **كفالة حسن التنفيذ:** تمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقدم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المحددة.
- **كفالة اقتطاع الضمان:**عند انتهاء المشروع عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ به المدة معينة كضمان ، وحتى يتفادى الزبون تجميد هذه النسبة يقدم له البنك كفالة اقتطاع الضمان . ويقوم بدفعها فعلا إذا ظهرت نقائص في الانجاز أثناء فترة الضمان.
- **كفالة التنسيق:** في بعض الحالات تقوم الإدارة صاحبة المشروع بتقديم تنسيق للمقاولين الفائزين بالصفقة، ولا يمكن أن يمنح هذا التنسيق فعلا إلا إذا حصلت على كفالة من طرف أحد البنوك.

3 – القبول:

يقدم البنك في هذا النوع من القروض توقيعه وضمانات هو يضعها تحت تصرف عميله التمكين هذا الأخير من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها من جهة أخري , كما يمكن للعميل سحب كمبيالة قابلة للتحصيل من أي بنك آخر وبعبارة أخري فان البنك يؤدي هذه الخدمة للزبون لا يمنحه المال وإنما التوقيع ، ويقتصر هذا الاعتماد على العمليات الكبيرة للشركات الكبرى ونميز نوعين من القبول من أجل ضمان قدرة الوفاء للزبون و القبول الذي يمنح للزبون من أجل حصوله على مساعدة من طرف بنك آخر[2].

[1] – فاطمة الزهرة العبادي، مرجع سابق، ص ص: 52-53.

[2] – فاطمة الزهرة العبادي، مرجع سابق، ص ص: 52-53.

المبحث الثاني: أليات منح القروض

المطلب الأول: شروط منح القروض

إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة وهو موضوع ضمن شروط ترتكز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرا، وعليه يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى[1]:

أولا: الشروط العامة لمنح القرض

تعتبر عملية منح القرض من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال وقبول المخاطرة الائتمانية ويعتبر من أهم وظائف المصارف، التي يجب أن يعني بدارستها وتقييمها ومن ثم تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته ومن بين هذه الشروط:

1. **شخصية العميل**: تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح القرض ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه، كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.
2. **المقدرة على الدفع**: تعني دارسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويعتبر هذا من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والذي يعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع وتنوع منتجاته ومدى مقدرته في المحافظة على أرس المال.
3. **رأس المال أو المركز المالي**: يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم، وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل:

أ. سبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة؛

ب. نسبة التداول؛

ت. نسبة السيولة وعائد الاستثمار، إضافة إلى معدل دوران الأصول الثابتة.

[1]- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، مصر، 1998، ص: 230.

4. **الضمانات:** يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا لمواجهة بعض القصور في المعايير السابقة، ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة، فمثلا قد يطلب من البنك ضمانات من المفترض لعدم توفير رأسمال كافي لديه ولكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدر السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمانات ذاتها.

5. **الظروف العامة:** قد يتمتع العميل بخصائص حسنة وسمعته الطيبة ومقدرته على الدفع عالية، بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي، لكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح الائتمان ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ويتضمن ذلك دراسة المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة دخول منتجين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة ومقدار الرقابة الحكومية، بالإضافة إلى كل هذا هناك عامل الحاسة الائتمانية للباحث والتي تحكم على المعايير الخمسة السابقة لأنه هو الذي يقرر منح الائتمان من عدمه.

المطلب الثاني : إجراءات منح القروض و العوامل المؤثرة فيها

سنتطرف من خلال هذا المطلب إلى إجراءات منح القروض و العوامل المؤثرة في قرار إتخاذ منح الانتمان .

الفرع الأول: إجراءات منح القروض

تخضع قرارات منح الإنتمان للإجراءات التالية[1]:

أولا: تقديم ملف

طلب القرض من الزبون

يشمل الملف المقدم من قبل العميل طلب العديد من الوثائق عموما تتمثل فيما يلي:

1. القوائم المالية (ميزانيات و جداول حسابات النتائج لثلاثة أو خمس سنوات حسب قواعد البنك)؛
2. الدراسة التقنية –الاقتصادية للمشروع الموارد التمويلية (دراسة تفصيلية) ؛
3. نسخة من السجل التجاري؛
4. عقد ملكية أو عقد إيجار المحل ، الضمانات المقترحة.

ثانيا: الفحص الأولي للقرض

بعد استلام ملف طلب القرض من طرف البنك لمصلحة القروض يتم فحصه للتأكد من قبوليته من حيث:

شموله لكل الوثائق المطلوبة، و موافقته لمعايير وشروط الإقراض المعتمدة في البنك.

[1]– رحسيم حسين، **الاقتصاد المعرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص: 263.

ثالثا: دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك

و تشمل هذه الدراسة الجوانب الآتية :

1. **شخصية و سمعة العميل:** إن السبعة التي يتمتع بها طالب القرض لها أثر كبير على قرار البنك بالمنح أو الرفض، إلا أنها تبقى غير كافية، إذا كان المبلغ المطلوب هاما أو كان المشروع المراد تمويله ينطوي على درجة عالية من المخاطرة و لذلك يجب الإستمرار في الدراسة.
2. **تحليل المركز المالي للزبون** : يقوم البنك بتحليل الوضعية المالية لطالب القرض للتأكد من ملاءته المالية (قدرته على السداد) و من أجل ذلك يطلب منه تقديم القوائم المالية لثلاثة سنوات سابقة، و ربما لخمس سنوات مسابقة.

   إن التحليل الإنتمائي للزبون من حيث شخصيته و سمعته و سلامة مركزه المالي، قد يكون غير كاف لإتخاذ قرار الإقراض و بالتالي يجب النظر في المشروع المعروض للتمويل أيضا.
3. **الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع** : تتضمن هذه الدراسة ثلاثة جوانب أساسية هي : الدراسة التسويقية الدراسة الفنية، الدراسة المالية، غير أن البنك هنا لا يكتفي بمجرد فحص الدراسة المقدمة من الزبون، بل يعمل على تمحيصها والتحقق من أن التوقعات المتضمنة في هذه الدراسة غير مضخمة و أقرب إلى الواقع.
4. **المقابلة و المعاينة:** تتضمن المقابلة التي تجريها إدارة البنك من صاحب المشروع استفسارات حول المشروع وكذا محاولة استقراء سلوكه حول المشروع، و فضلا عن ذلك يرسل البنك مختصين لمعاينة مقر المشروع و الإطلاع على المساهمات العينية التي سيساهم بها في هذا المشروع.
5. **الضمانات** : بعد الموافقة الميدانية على منح القرض يطلب البنك من المفترض تقديم ضمانات على القرض موافقة المبلغة، و الضمانات عموما توعين عينية و شخصية.
6. **التفاوض مع الزبون على الفرض:** ينصب هذا التفاوض أولا حول مبلغ القرض، ثم مدته إذ يمكن أن يكون غير مقتنع بمبلغ القرض الموافق عليه من قبل إدارة البنك أو على مدته فيطلب إعادة النظر فيهما أو في أحدهما .

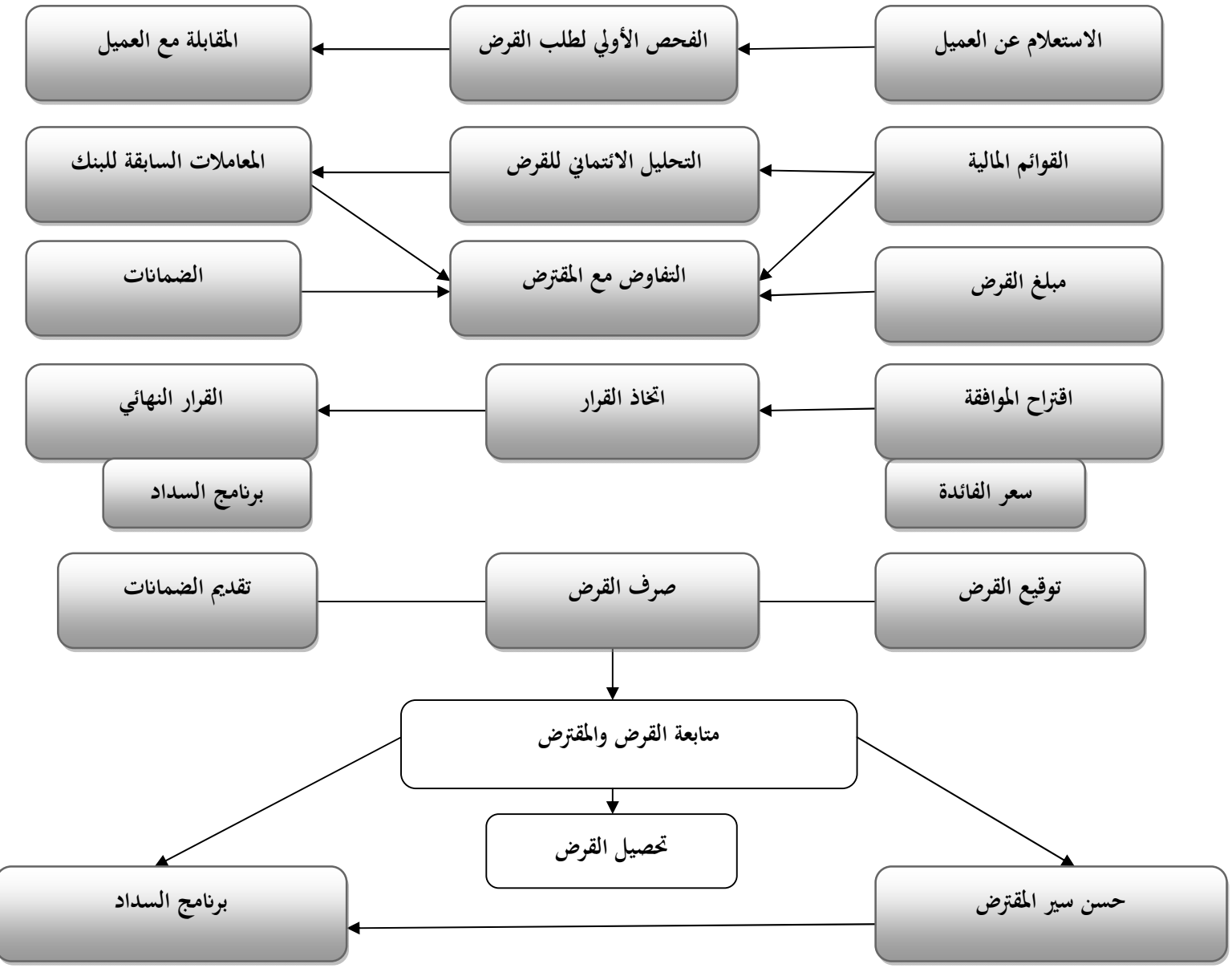
رابعا.اتخاذ قرار الإقراض :هذا القرار هو خلاصة للقرارات السابقة، ونشير هنا إلى أن أهمية إتخاذ القرار يعود لمدير البنك وتضع البنوك عادة سقوفا لمبلغ القرض لكل من الوكالات والفروع الجهوية.

خامسا : صرف مبلغ القرض: بعد إبرام عقد القرض الذي يتوقعه كل من البنك و الزبون يتم تحرير مبلغ القرض، و يمكن هنا تصور حالتين : إما أن يقدم المبلغ دفعة واحدة للزبون، و إما أن يوضع المبلغ تحت تصرف الزبون و يتم السحب منه على دفعات، وفي هذه الحالة يتم حساب الفوائد على المبالغ المحسوبة فعلا.

سادسا: متابعة القرض: وهذه المتابعة لا تتعلق فقط بأقساط و تواريخ السداد، بل تتعداها إلى متابعة المشروع نفسه بغرض الإطمئنان على حسن سيره واستمراريته.

سابعا: تحصيل القرض: سواء كان الدفع على أقساط أو على دفعة واحدة، يجب التأكد في نهاية أجل القرض من أن كل المبلغ مع الفوائد قد تم تحصيلها، و بعدها يتم غلق الملف و حفظه

الشكل رقم (1.2) : إجراءات منح القروض



المصدر: مُحَّد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، 2000، الاسكندرية، ص: 281.

المطلب الثالث: التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطالب القرض

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل وحذف في الميزانية المحاسبية فتنتقل إلى ما يسمى بالميزانية المالية، فتصبح هذه الميزانية قابلة للدراسة المالية، ليقوم في المرحلة الأولى بدراسة التوازن المالي للمؤسسة عن طريق استعمال مؤشرات التوازن المالي، أما المرحلة الثانية فيستخدم فيها طريقة النسب المالية التي تعد من أقدم وأهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالية.

الفرع الأول: التحليل المالي عن طريق التوازن المالي

تقوم في هذه المرحلة بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن التي تعالج وتحلل الميزانية، وذلك باستخدام المؤشرات التالية: أرس المال العامل، احتياجات أرس المال العامل والخزينة.

1. رأس المال العامل (FR): Fonds De Rondement

مفهوم رأس المال العامل: يمكن تعريف ارس المال العامل على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (المتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة أرس المال العامل موجبة وينبغي أن تناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة.

وبناء عليه يمكن القول أن أرس المال العامل هو هامش للأمان الذي يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق، ولذلك يلعب أرس المال العامل دور صمام الأمان[1].

وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية:

تعريفه وحسابه من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل (fr): هو ذلك الفائض من المال الدائم بالنسبة للأصول الثابتة.

رأس المال العامل (fr) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

تعريفه وحسابه من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل (fr): هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

والهدف من هذا التعريف هو أنه يمكن في المستقبل أن يعطي لنا مقياسا نوعيا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحولها إلى سيولة[2].

[1]– الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 147.

[2]– أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وادارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص: 18.

ب- أنواع رأس المال العامل

1- **رأس المال العامل الخاص**: هو عبارة عن أرس المال العامل الصافي دون الأخذ

بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، فهو عبارة عن مدى قدرة تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة ويمكن حسابه ب[1]:

رأس المال العامل الخاص= رأس المال العامل الصافي – ديون قصيرة الأجل = الأموال الخاصة – القيم الثابتة

الهدف من الدراسة هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

– رأس المال العامل الإجمالي: يعبر عن مجموع القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة التي تتحول إلى سيولة في أقل من سنة واحدة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة = الأصول المتداولة

الهدف من الدراسة هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

3- **رأس المال العامل الخارجي**: هو ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف أرس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة ومتوسطة الأجل مضافا إليها الديون قصيرة الأجل التي مولت الأصول المتداولة، إذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العام الخاص = مجموع الديون

الهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

هناك عوامل مؤثرة في أرس المال العامل نذكر منها: دورة الاستغلال، التغيرات الموسمية، القيمة المضافة، طبيعة نشاط المؤسسة[2].

المحلل المالي يصادف ثلاث حالات وهي:

الحالة الأولى: رأس المال العامل (fr)= 0: وتعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى، ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالتذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والديون من جهة أخرى.

[1]- المرجع نفسه، ص: 19.

[2]- المرجع نفسه، ص: 20.

الحالة الثانية: Fr> 0: تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى القصي، وتعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق.

الحالة الثالثة: Fr< 0 : في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالت أزماتها قصيرة الأجل (عدم القدرة على التسديد).

2. احتياجات رأس المال العامل (BFR):

يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن [1]:

– هناك عجزا في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها لأن هذه الاحتياجات يمكن أن يحدث فيها تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال.

–تذبذب مرتبط بتطور نشاط المؤسسة.

ويتم حساب احتياجات أرس المال العامل على مستوى كل من:

أ– دورة الاستغلال :

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – موارد التمويل رصيد عمليات +رصيد عمليات خارج الاستغلال .

ب– جدول التمويل:

احتياجات رأس المال العامل = الاستخدامات الدورية – الموارد الدورية + العمليات الغير الدورية.

ج– الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية)

الخزينة:

تعرف على أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية، والعناصر المكونة للخزينة نذكر منها بالنسبة العناصر الأصول: خصم الأوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية، أما عناصر الخصوم فنجد: تسهيلات الخزينة والسحب المكشوف، ومن خلال التعريف يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين:

[1] – Sréphane Griffiths, Jean- Guy Degos, **Gestion Financiére de L'analyse à la staratégie**, édition d'organisation, Paris, 2001, P : 138.

الطريقة الأولى [1]:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الطريقة الثانية:

الخزينة = المتاحات – المساهمات البنكية الجارية.

الفرع الثاني: التحليل المالي عن طريق النسب المالية

سوف نقوم من خلال هذا الفرع بعرض نسب الربحية التي يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء.

أولا. تعريف مؤشرات الربحية:

مؤشرات الربحية هي بشكل عام تقيس ربحية المؤسسة، حيث وفي هذا الإطار ذكر (الخطيب، 2010) إلى أن الربحية تعرف على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استقلالا امثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالية ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي. وأشار أيضا إلى أنه من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في المؤسسات هي الربحية، فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالى وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسات[2].

وفي نفس الاتجاه السابق أضافت دراسة (خفر، المطارنة، 2006) أنه ومن خلال تحليل الربحية يمكن الإجابة على عدة تساؤلات منها: هل تحقق المؤسسة ربحا كافيا؟ ماهي معدلات الربح المتحققة من مختلف الأنشطة؟ وهل استطاعت الإدارة تشغيل موجوداتها بكفاءة لتحقيق الأرباح[3].

ثانيا–نسب الربحية

هنالك عدة مؤشرات أو نسب مالية لقياس الربحية يطلق عليها نسب الربحية ومنها نذكر:

1. نسبة هامش الربح الصافي:

تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة في تحقيق الأرباح من المبيعات، فإذا كانت النسبة منخفضة فذلك يدل على عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، ومن ثم يقل العائد المتوقع على حملة الأسهم، كما أن انخفاض السبة يعني ايضا عدم مقدرة المؤسسة على تحمل اي صعوبات مالية قد

[1] Stéphane Griffiths, Jean-Guy Degos, Op-Cit, P : 142. -

[2] داود خيرة، **محددات تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها–دراسة حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2017، 172.

[3] نفس المرجع والصفحة.

تمر بها ، فإذا كان المؤشر مرتفع فإن ذلك يوضح مقدرة المؤسسة على مجابهة الصعوبات المتعلقة بنقص السيولة أو انخفاض المبيعات في المستقبل[1]، وتحسب هذه النسبة كما يلي[2]:

نسبة هامش الربح الصافي الربح الصافي= الربح صافي/ صافي المبيعات

2. معدل العائد على الأصول:

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على نسبة القوة الإيرادية للأصول المستمرة في المؤسسة، أو يمكن القول أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من كل مصادر التمويل الخارجية والداخلية إذا هي تسمية لقياس ربحية المؤسسة بشكل عام[3].وبحسب هذا المعدل كما يلي[4]:

معدل العائد على الأصول= صافي الربح /إجمالي الأصول

3. **معدل العائد على حقوق المساهمين أو العائد على حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبية العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين، ولهذا فإنها تعد مؤشرا على المدى الذي توصلت فيه الإدارة في استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تبين قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات كون العائد على الاستثمار محددة أساسية لقرارات المستثمرين، كما ويحظى هذا المعدل باهتمام حملة الأسهم باعتباره المكافأة التي يتأملها المالك جزاء استثمار أمواله[5]. ويحسب هذا المعدل كما يلي[6]:

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/ مجموع حقوق الملكية

4. معدل عائد السهم أو ربحية السهم:

يعتبر هذا المؤشر إحدى مؤشرات الربحية وهو يقيس كمية الأرباح التي يحملها كل سهم من أسهم المؤسسة في نهاية الفترة المالية[7]، كما وذكر (زوينة،2014) أن النسبة الأخيرة تعبر عن نصيب السهم من

[1] المرجع نفسه، ص 174.
[2] نفس المرجع والصفحة.
[3] المرجع نفسه، ص 175.
[4] نفس المرجع ، ص 176.
[5] نفس المرجع والصفحة.
[6] المرجع نفسه، ص 177.
[7] – نفس المرجع والصفحة.

الأرباح الصافية، وأن ارتفاع هذه التسمية يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين[1]. ويحسب عائد السهم الواحد كما يلي[2]:

معدل عائد السهم= صافي الربح/ عدد الأسهم المكتب بها

ثالثا. تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة

نتطرق من خلال هذا الفرع الى تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة في المؤسسة الاقتصادية باعتبارها معيار ذو دلالة مالية يمكن الاستدلال بها في ضبط الأداء المالي للمؤسسة.

– تعريف نسب السيولة:

تعبر هذه النسبة للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة ديونها قصيرة الأجل وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل[3].

وإنه لمن المهم جدا وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم أداء ووضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة لها، وتكمن الفائدة من النسب في الفعل الذي يسمح بمقارنتها عبر فترات أو عن طريق مقارنتها بنسب مؤسسات أخرى[4]. حيث تميز مجموعة من النسب الأكثر دلالة والتي تتمثل أساسا فيما يلي[5]:

1. **نسبة السيول العامة (نسبة التداول)** : حيث توضح درجة الأصول الجارية للخصوم الجاري، وتعكس مستوى رأس المال العامل، حيث يعتبر ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة وتعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

نسبة السيولة العامة في (التداول) = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

2. **نسبة السيولة المختصرة:** وهي التي تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار المخزون وتعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول الجارية – المخزون) / الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)

[1] – المرجع نفسه، ص 178.

[2] – نفس المرجع والصفحة.

[3] – عريف عبد الرزاق، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017، ص 95.

[4] Pierre Conso, Farouk Hemici, **Gestion financier de l'entreprise**, 9 éme édition, Paris, 2012, P:.221

[5] – حياة نجار،**محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل، 2016، ص: 23.

3. **نسبة السيولة الفورية (الآنية، الجاهزة الحالية)**: وتقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النشاط

سوف نقوم من خلال الفرع بعرض نسب النشاط والتي يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلالها.

أولا–تعريف نسب النشاط:

تعبر هذه النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركة المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة[1]. حيث تضم مجموعة من النسب نذكرها فيما يلي[2]:

1. **مهلة دوران الزبائن**: وهي تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها التسديد ما عليها من استحقاقات، وتعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

مهلة دوران الزبائن= (الزبائن والحسابات المدينة المماثلة / المبيعات السنوية متضمنة الرسم) x 360

2. **مهلة دورات الموردين**: وهي تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، وتعمر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

مهلة دوران الموردون = (الموردون والحسابات المماثلة / المشتريات السنوية متضمنة الرسوم) x 360

3. **مهلة دوران المخزونات**: يقيس هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين) كما توضح سرعة بيع (تسويق) المنتوجات، وتعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

مهلة دوران المخزونات = (متوسط المخزون /المشتريات السنوية) x 360

4. **معدل دوران الأصول** : يقيس مساهمة أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية المالية :

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **كتاب التحليل المالي**، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص 59.

[2] حياة نجار، مرجع سابق، ص 24.

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول

5. **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس مساهمة الأصول الثابتة للمؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي، ويعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول الثابتة

6. **نسبة التمويل الدائم:** ويقيس هذا المؤشر درجة تغطية الموارد الدائمة بالأصول الثابتة وهو يحدد مستوى رأس المال العامل، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة 100 x

7. **نسبة التمويل الخاص:** كما تقيس هذه النسبة درجة تغطية الاموال الخاصة للأصول الثابتة وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص، وتعير عليها بالصيغة الرياضية التالية :

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة 100 x

خلاصة:

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أن القروض تعتبر خلية أساسية في بناء اقتصاد أي بلد من خلال تمويل المؤسسات والقطاعات المختلفة، إذ أن عملية منح القروض تتطلب آليات وإجراءات ودراسات محكمة ودقيقة من قبل مصلحة القروض للعدم الوقوع في خطر عدم التسديد، بدءا بالوثائق المقدمة والشروط الأساسية التي يتخذها البنك لمنح القرض إلى الدراسة التحليلية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية التي تعكس وضعية المؤسسة من الجانب المالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

فرع قصر البخاري

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، اخترنا القيام بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو البنك الوطني الجزائري فرع قصر البخاري وذلك حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات وآلية تسيير منح القروض الاستغلال من طرف البنك الوطني الجزائري و تجسيدها في الواقع التطبيقي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول: اطار العام للبنك الوطني الجزائري**
- **المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال**

المبحث الأول: اطار العام للبنك الوطني الجزائري

سوف نتطرق في هذا المبحث الاول الى تعريف البنك الوطني الجزائري وتاريخ تاسيسه وهيكله التنظيمي ,بالاضافة الى مهام ونشاطات البنك المتعددة في اطار منح القروض البنكية من خلال ثلاث مطالب رئيسية كما يلي:

المطلب الاول:تعريف البنك الوطني الجزائري:[1]

يعتبر البنك الوطني الجزائري كأول بنك تجاري وطني ,أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13جوان 1966حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص الى جانب هذا التمويل القطاع الزراعي

وفي سنة 1982تمت اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"مهمته الاولى و الاساسية هي التكفل بالتمويل والتطوير المجال الفلاحي، بعدا ذلك تم اصدار قانون رقم 01_88 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988.المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي ,كان له تأثيرات اكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها :

_خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها

_حرية المؤسسات في توطين لدى البنوك

_حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات

وفي 1990تم اصدار قانون رقم 10-90الصادر بتاريخ 14افريل 1990المتعلق بالنقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوفق مع توجيهات الاقتصادية الجديدة للبلاد .هذا القانون وضع احكام اساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الى التسيير الذاتي ,على غرار البنوك الاخرى ,يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة الاعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام اموال الناس ,عمليات القروض و ايضا وضع واسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن

واعتبر البنك الوطني الجزائري كأول بنك حازا على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05سبتمبر1995

وفي شهر جوان 2009تم رفع راسمال البنك الوطني الجزائري من 14600مليار دينار الجزائري على 41600مليار دينار جزائري وتم رفعه مرة اخرى من 41600مليار دينار جزائري الى 150000مليار الدينار الجزائري سنة 2018

[1] موقع البنك الوطني الجزائريhttp//bna.dz تم اضطلاع عليه بتاريخ 05-06-2022

ويضم البنك الوطني الجزائري الى غاية 2018الارقام التالية:

-214وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني

-17مديرية جهوية للاستغلال

-145موزع الي للاوراق النقدية

-اكثر من 5000موظف

المطلب الثاني:مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة اهمها مايلي:

-استقبال الودائع المتعلقة بالرؤوس الاموال من الاشخاص كما ان بنك يسمح بتسديد اما نقدا او لاجل أي عند حلول الاجل الاستحقاق كذلك يصدر وصولات زسندات وتتم عملية الاقيراض من اجل تغطية الجاجيات التي تتطلبها نشاط معين

-استفبال عملية الدفع التي تتم نقدا او عن طريق شك ومتعلقة بعملية التوطين و التحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك

-يمنح القروض بجميع اشكالها سوءكانت قروض او تسبيقات بدون ضمانات وذلك من اجل تحقيق نشاطات المعنية

-كذلك يضمن العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب المؤسسات المالية اة لحساب الدولة

-توزيع رؤوس الاموال الافراد ومرقبة استعمالها

-اكتساب جزئي او كلي سوء بضمان او بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جديدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي دفعها مباشرة من طرف المدين

-يقوم بجميع العمليات المتعلقة ب: الاكتتاب .الخصم ,شراء الاوراق التجارية ,وصولات .دفعات.مبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة او شركات العمومية

-العمليات التي تتم عن طريق هيئات والادرات العامة كتفويض .ووضع بعض ابعاد اعادة الخصم القائم

-تمويل بشتى طرق العمليات الخارجية :

- استقبال في شكل ودايعة مبالغ والسندات
- استقبال الاموال عن العمليات الدفع وخاصة السفتجة والسند للامر والفواتير و شيك و اذونات الفائدة او وثائق اخرى تجارية ومالية

-يلعب الدور الوساطة في عملية الشراء او الاكتتاب او البيع و كذلك الاوراق المالية كالاسهم والسندات وخصوصا قيم المنقولة كما انه يتضمن تقديم الخدمات المالية المتعلقة بالوثائق او الاوراق

-قبول جميع العمليات المتعلقة بالتظهير. الاعتمادات المستندية غير قابلة للتعديل وطلبات على الاعتمادات المستندية .ضمان تنفيذ جيد للعقد نهاية جيدة لعملية التسديد ,مرقبة جميع العمليات من البدية حتى النهاية

-يقوم بدور البنك المرسل مع البنوك الاخرى

-يؤمن خدمات المؤسسات الاخرى ومتعلقة بالقرض

-اكتساب الاموال من العمليات التالية:البيع الايجار وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة والتي تخص نشاطات البنك او المتعاملين معه

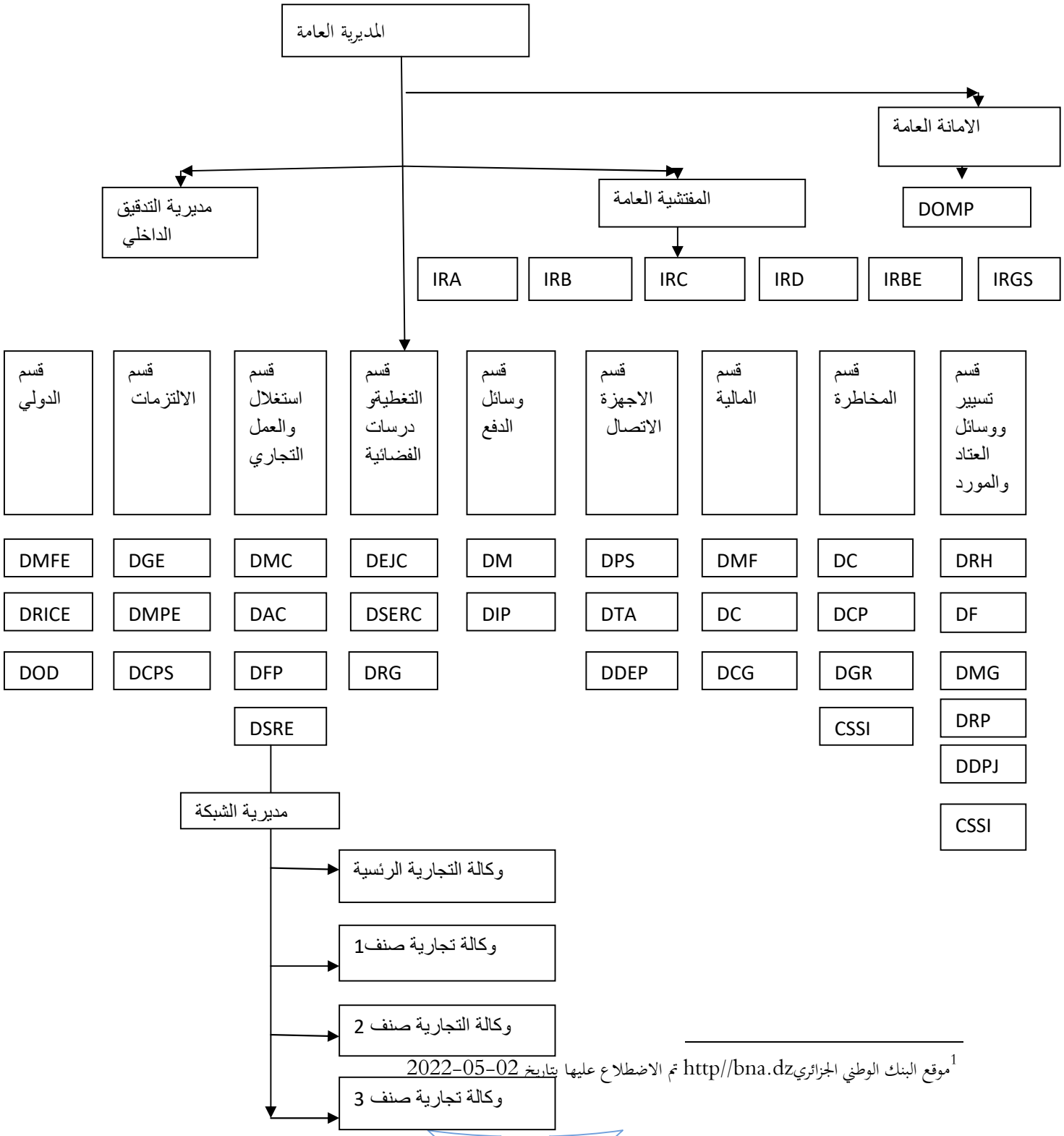
-اضافة يقوم البنك بعدة خدمات الاخرى:

- كفتح حسابات ومنح شيكات
- خدمات التعهدات او الاتفاقيات
- تاجير الخزائن الحديدية

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :[1]

منذ نشأة البنك الوطني الجزائري وهي تعمل جاهدة على دعم و تقوية هيكلها التنظيمي للاستجابة لمتطلبات السوق و هذا الهيكل يقوم على الشكل التالي

الشكل رقم (1.3).هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



[1] موقع البنك الوطني الجزائري http//bna.dz تم الاضطلاع عليها بتاريخ 02-05-2022

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

الامانة العامة:

- DOMP:مديرية تنظيم المناهج و الاجرءات

المفتشية العامة:

- IRA:المفتشية الجهوية _الجزائر العاصمة
- IRB:المفتشية الجهوية البليدة
- IRC:المفتشية الجهوية قسنطينة
- IROالمفتشية الجهوية وهران
- IRBEالمفتشية الجهوية بجاية
- IRGSالمفتشية الجهوية الجنوب الكبير
- DAI:مديرية التدقيق الداخلي

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- DMFE:مديرية التحركات المالية من الخارج
- DRICE:مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية
- DOPمدير العمليات المستندية

الهياكل التابعة للفسم الالتزمات:

- DGE:مديرية المؤسسات الكبرى
- DMPE:مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- DCPSا :مديرية القروض للافراد والقروض الخاصة

الهياكل التابعة للقسم الاستغلال:

- DMCمديرية التسويق و الاتصال
- DAC:مديرية التنشيط التجاري
- DFP:مديرية دعم شبكة الاستغلال

- DSRE:مديرية التمويل التشاركي

الهياكل قسم التغطية ودراسة القضائية:

- DEJC:مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- DSERCمديرية المتابعة و التغطية
- DRG:مديرية التحصيل الضرائب

الهياكل التابعة للواسائل الدفع:

- DM:مديرية النقد
- DIP:مديرية وسائل الدفع

الهياكل التابعة للقسم لاجهزة الاتصال :

- DPS:مديرية الانتاج و الخدمات
- DTA:مديرية التكنولوجيا و الهندسة
- DDEP:مديرية تطوير الدراسات

الهياكل التابعة للقسم المالية:

- DMFمديرية السوق العالمي
- DC:مديرية المحاسبة
- DCG:مديرية المرقبة التسيير

قسم المخاطرة:

- DC:مديرية المطابقة
- DCP:مديرية المرقبة الدائمة
- DGR:مديرية تسيير المخاطر
- CSSIخلية امن الانظمة المعلوماتية

قسم تسيير و وسائل العتاد:

- DRH:مديرية الموارد البشرية
- DF:مديرية التكوين
- DMG:مديرية وسائل العامة
- DRP:مديرية المحافظة على الاملاك
- DDPJ:مديرية تطوير التراث العقاري
- CGOS:مدير تسيير الخدمات الاجتماعية

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال

بغية الوقوف على حقيقية التحليل الائتماني المعمول به في وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية وقصد توضيح أساليب هذا التحليل بشكل أكثر، نقوم بإجراء دراسة احدى طلبات القروض المقدمة لدى هذه الوكالة متبعين في ذلك الخطوات والإجراءات المعتمدة من طرف الوكالة والتي سبق الاشارة اليها نظريا في المبحث الأول.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض

يقوم البنك الوطني الجزائري في هذه المرحلة يفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة و ذلك للتأكد من إحتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقة هذه الوثائق للشروط المعمول بها في البنك، وبناء على هذا الملف، وما يحتويه من معلومات كمية و نوعية يتم دراسة المؤسسة من مختلف الجوانب القانونية والإقتصادية و المالية وإتخاذ القرار بقبول طلب القرض أو رفضه.

وتمثل المؤسسة محل الدراسة إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية المتخصصة في مجال صيانة معدات الصناعة النفطية و قد تقدمت هذه الأخيرة بطلب لدى وكالة البنك الوطني الجزائري للحصول على قرض إستغلال قيمته 240.000.000دج وهذا بتاريخ 16-03-2019.

و يحتوي ملف طلب القرض الذي قدمته هذه المؤسسة على الوثائق التالية :

- طلب خطي وضحت فيه المؤسسة رغبتها في الحصول على القرض .
- الميزانيات المالية لثلاث سنوات سابقة (2018، و2019) .
- مخطط الخزينة التقديري لسنة 2019.
- جدول حسابات النتائج لتلات سنوات سابقة (2018 ، و 2019) .
- وثائق تبين وضعية المؤسسة إتجاه مصلحة الضرائب.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها في الغرفة التجارية (CNRC) .

و بعد إستلام ملف طلب القرض و التأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي يتكون منها، يقوم البنك بإجراء دراسة أولية على هذا الملف و تشمل هذه الدراسة مايلي:

أولا–الدراسة القانونية: بعد قيام البنك بدراسة المؤسسة الطالبة للقرض من الجانب القانوني تبين مايلي:

1–اسم المؤسسة: xxxx

2–**الرقم التسلسلي للمؤسسة:** xxxx

3-عنوان المؤسسة: ولاية المدية.

4-نوع المؤسسة: مؤسسة صغيرة ومتوسطة

5-قطاع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة: الصناعة.

6-الشكل القانوني للمؤسسة: مؤسسة ذات مسؤولية محدودية.

7-تاريخ انشاء المؤسسة: 31-07-1999.

8-رأسمال المؤسسة: يقدر رأسمال المؤسسة الطالبة للقرض ب: 41.000.000 دينار جزائري موزع على مساهمين اثنين بحيث تقدر نسبة مساهمة كل واحد منهما 50 %، وقد بلغت الزيادة في رأس مال هذه المؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (1.3): تطور رأس مال المؤسسة محل الدراسة (الوحدة= 1000 دج)

السنة	2010	2011	2014	2018
المبلغ	120.000دج	880.000	4.000.000	36.000.000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمةمن البنك

9-مجلس ادارة المؤسسة: يضم مجلس ادارة المؤسسة المساهمين الاثنين، وهما مسيري المؤسسة والشركاء فيها.

10-مسيري المؤسسة: يتمثل مسيري المؤسسة في المساهمين الاثنين كما سبقت الاشارة، أحدهما يعمل بصفة مسير ومدير تجاري للمؤسسة والثاني بصفة مسير فقط، كما تضم المؤسسة اضافة الى ذلك مسير مالي ومدير للتطوير.

ثانيا-الدراسة الاقتصادية: من خلال الدراسة الاقتصادية التي تم اجراؤها على المؤسسة الطالبة للقرض تبين ما يلي:

1-نشاط المؤسسة: يتمثل نشاط المؤسسة في صيانة معدات الصناعية الالكترونية وإعادة تركيبها.

2-رقم أعمال المؤسسة: قدر رقم أعمال النؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة كما يلي:

- سنة **2018**: 238.189.000 دج.
- سنة **2019**: 374.692.000 دج.

3-المركز التنافسي للمؤسسة: تتمتع المؤسسة الطالبة للقرض بمركز تنافسي قوي، حيث تمكنت هذه الأخيرة من اختراق أسواق جديدة في البلاد وهي الآن تتعامل مع المؤسسات الكبرى في الجزائر كسونطراك، سونلغاز ونفطال.

4-موردو المؤسسة: يبلغ عدد الموردين الأساسين للمؤسسة 8 موردين وتتعامل معهم هذه الأخيرة عن طريق الشيكات.

5-وسائل أدوات الاستغلال: من خلال دراسات معدات وأدوات الاستغلال للمؤسسة الطالبة للقرض تبين أن هذه الأخيرة تحتوي على مايلي:

- مباني مساحتها 250 م وتقدر قيمتها ب: 15.000.000 دج.
- مكاتب مساحتها 100 م تم تأجيرها بقيمة: 960.000 دج سنويا.
- آلات ومعدات.
- وسائل نقل (شاحنات وسيارات).
- تجهيزات مكاتب.

6-الموارد البشرية: تضم المؤسسة الطالبة للقرض مجموعة من الموارد البشرية موزعة بين اطارات وعمال كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.3): الموارد البشرية للمؤسسة

البيان	2018	2019
الانتاج:		
اطارات	4	12
مكونون	16	14
عمال	235	334
التجارة:		
اطارات	1	-
مكونون	-	-
عمال	-	-
الادارة:		
	10	11

اطارات	1	3
مكونون	-	2
عمال		
الأجر الاجمالي (دج)	76938000	139227000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك

ثالثا–دراسة طبيعة القرض المطلوب:

ان القرض الذي تقدمت المؤسسة بطلبه هو عبارة عن قرض استغلال قيمة الاجمالية 240.000.000 دج موزع كمايلي:

1–قروض الصندوق: قيمتها 80.000.000 دج وتشمل:

2–تسبيقات على المخزون بقيمة: 60.000.000 دج.

3–تسبيقات على الفاتورة بقيمة: 20.000.000 دج.

4–قرض بالإمضاء: قيمتها 160.000.000 دج وتشمل:

5–اعتماد مستندي بقيمة: 60.000.000 دج.

6–كفالة بقيمة: 100.000.000 دج.

رابعا–دراسة الضمانات المقدمة:

تتمثل الضمانات التي اقترحت المؤسسة تقديمها للبنك من أجل حصولها على القرض فيما يلي:

1–ضمانات حقيقية: وتشمل مايلي:

- رهن تجاري للتجهيزات.
- مخزن معدات.

2–ضمانات شخصية: وتشمل مايلي:

- كفالة شخصية من الشركاء تفوق قيمة القرض المطلوب.
- تأمينات على جميع المخاطر.

هذا ويقوم البنك بدراسة الوضعية الشهرية للحساب البنكي للمؤسسة وتحركاته الدائنة والمدينة خلال السنة السابقة لتاريخ دراسة ملف القرض، وبما أن تاريخ دراسة ملف القرض المطلوب من طرف المؤسسة كان في شهر مارس من سنة 2019، فان البنك قام بدراسة الوضعية الشهرية للحساب البنكي لهذه المؤسسة من شهر مارس 2018 الى غاية شهر فيفري 2019.

المطلب الثاني: الدراسة المالية ملف القرض

بعد دراسة المؤسسة من الجانب القانوني والاقتصادي تأتي مرحلة الدراسة المالية التي تعتبر أهم خطوات التحليل الائتماني وأكثرها حساسية حيث تحدد هذه الدراسة مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض وتشمل الدراسة المالية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري على ملفات طلبات القروض العناصر التالية:

أولا–دراسة مخطط الخزينة التقديري:

تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك لتحديد الاحتياجات النقدية لهذه المؤسسة وتحديد نوع القرض اللازم لسد هذه الاحتياجات، ويوضح مخطط الخزينة التقديري إيرادات المؤسسة ونفقاتها على مستوى كل ثلاثي من السنة N+1، وتكون الدراسة على أساس مقارنة إيرادات المؤسسة بنفقاتها معرفة ما اذا كانت المؤسسة ستحقق فائض أو عجز.

فإذا كانت المؤسسة تحقق فائض على مستوى كل ثلاثي فان هذه الأخيرة ليست بحاجة الى تمويل وذلك حسب أهمية الفائض المحقق، أما اذا كانت المؤسسة تحقق عجزا فهذا معناه أن هذه الأخيرة تواجه صعوبات مالية ناتجة عن عدم كفاية رأس المال العامل لتلبية احتياجات الدورة الاستغلالية أو كون هذه الاحتياجات مرتفعة جدا، وفي هذه الحالة فان المؤسسة تكون بحاجة الى تمويل قصيرة الأجل لتسوية هذا العجز.

ويقوم البنك بتحديد نوع القرض اللازم لتمويل العجز المؤقت في خزينة المؤسسة بشرط أن تعمل هذه الأخيرة على زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها من أجل تحسين رأس المال العامل وتسديد القرض في الفترة التي تحقق فيها فائض.

والجدول التالي يوضح مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض لسنة 2019.

الجدول رقم (3.3): الخزينة التقديرية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2019

الفترة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	المجموع
رصيد أول المدة	16997	-32500	-142500	-408700	-
التكاليف	65350	111700	151300	180000	508350
تكاليف:	65350	111700	151300	180000	508350
مشتريات	21000	39000	71000	95000	226000
مصاريف خاصة	26000	41000	45000	47000	159000
ضرائب ورسوم	6300	10200	11500	13000	41000
خدمات	6000	12700	13500	14500	46700
مصاريف مالية	1550	1900	2600	2700	8750
مصاريف أخرى	4500	6900	7700	7800	26900
تكاليف الاستثمار	-	-	-	-	-
الإيرادات:	50500	86000	78000	383500	598000
مبيعات	-	-	-	-	-
خدمات مقدمة	29000	53000	51000	56000	189000
إيرادات أخرى	21500	33000	27000	28500	110000
الرصيد خلال المدة	-14850	-25700	-73300	203500	89650
رصيد نهاية المدة	2147	-58200	-215800	-205200	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة نلاحظ أنها تحقق رصيدا سالبا في نهاية كل ثلاثي من سنة 2019 باستثناء الثلاثي الأول لنفس السنة وهذا ما يعكس عدم قدرة المؤسسة على تغطية نفقاتها ويوضح العجز المؤقت في خزينتها ويؤكد على حاجة هذه المؤسسة الى قرض قصيرة الأجل لتمويل هذا العجز.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على المؤسسة أن تعمل على تخفيض نفقاتها عن طريق تمديد مدة دوران الموردين أو الزيادة في إيراداتها عن طريق تخفيض مدة دوران العملاء أو الاثنين معا وذلك لتحسين وضعية خزينتها وتسديد القرض وفوائده.

وفي حالة قروض الاستثمار يقوم البنك بتقدير الاحتياجات التمويلية للمشروع على طرق دراسة تكاليف انجاز هذا المشروع وهيكله التمويلي، كما يقوم في هذه الحالة بدراسة الجانب التقني للمشروع وذلك من حيث طبيعة الآلات والتجهيزات المستخدمة، الطاقة الإنتاجية لهذه الآلات، بالإضافة إلى نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع.

ثانيا–دراسة الميزانية المالية:

يقوم البنك الوطني الجزائري بدراسة الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للسنتين2018، 2019 وذلك لاستنباط نسب تطور البنود والعناصر التي تحويها هذه الميزانيات من سنة الى أخرى، والجدول التالي يوضح مختلف هذه النسب:

الجدول رقم (4.3): تطور الميزانية المالية للمؤسسة

العنصر	القيمة		نسبة التغير	
	2018	2019	2018	2019
الأصول الثابتة	82280	69867	18.62	-15.08
الأصول المتداولة	74990	130408	21.10	73.90
الأموال الخاصة	65222	106035	17.36	62.57
الديون طويلة الأجل	15725	19500	-16.31	24
الأموال الدائمة	80947	125535	8.85	55.08
الخصوم المتداولة	76323	74740	34.09	-2.07

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق مقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول الثابتة للمؤسسة شهدت زيادة في سنة 2018 بنسبة 18.62 عن سنة 2017 في حين انخفضت سنة 2019 بنسبة (15.08%) عن سنة 2019 على الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات في هذه السنة وهذا راجع لارتفاع قيمة الاهتلاكات سنة 2019 بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في قيمة الاستثمارات مما أدى إلى انخفاض قيمة الأُول الثابتة في هذه السنة.

أما الأصول المتداولة للمؤسسة فقد شهدت زيادة بنسبة (21.10%) و(73.90%) في سنتي 2018 و2019 على التوالي وهذا راجع لزيادة القيم المحقق و القيم الجاهزة بنسب كبيرة خاصة في سنة 2019 مما يعكس مركز سيولة جيد للمؤسسة خلال هذه السنة.

وفيما يخص جانب الخصوم نجد أن الأموال الخاصة للمؤسسة قد ارتفعت بشكل كبير خاصة في سنة 2019 حيث بلغت نسبة الزيادة (52.57%) وهذا راجع لارتفاع قيمة الأرباح المحققة خلال هذه السنة في حين نجد أن الديون الطويلة الأجل قد انخفضت سنة 2018 بنسبة (16.31%) دون أن يؤثر ذلك على مستوى الأموال الدائمة للمؤسسة في هذه السنة وهذا راجع لارتفاع الأموال الخاصة بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في قيمة الديون الطويلة الأجل لسنة 2019.

أما الخصوم المتداولة فقد شهدت زيادة سنة 2018 مما يدل على زيادة ذمم الديون القصيرة الأجل التي سجلتها المؤسسة ويتعلق الأمر بالتسبيقات البنكية التي تحصلت عليها المؤسسة خلال هذه السنة في حين انخفضت هذه الخصوم سنة 2019 بنسبة ضئيلة نظرا لانخفاض قيمة التسبيقات البنكية مقابل ارتفاع قيمة الموردين وديون الاستغلال الأخرى.

ثالثا–دراسة جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

يقوم البنك الخارجي بدراسة جدول حسابات النتائج المقدم من طرف المؤسسة للسنوات الثلاث السابقة تاريخ طلب القرض، حيث يبين هذا الجدول نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ويجمع كل الحسابات التي تؤثر على نتيجة هذا النشاط بالزيادة أو النقصان كما يبين المستويات المختلفة التي تحدد هذه النتيجة.

ويقوم البنك الخارجي بدراسة جدول حسابات النتائج من أجل تقييم هذه العناصر ومتابعة تطورها خلال السنوات الثلاث للدراسة واستنباط العديد من المؤشرات والنسب التي تستخدم في التحليل الائتماني للمؤسسة كالقدرة على التمويل الذاتي، مدة دوران الموردين، مدة دوران العملاء، معدل الربحية، معدل الإنتاجية المالية، مردودية الاستغلال إلى غير ذلك من النسب والمؤشرات التي سنقوم بتحليلها لاحقا.

ومن خلال جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة تم استخراج نسب تطور العناصر الأساسية المكونة لهذا الجدول وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

الجدول رقم (5.3): تطور عناصر جدول حسابات النتائج للمؤسسة

العنصر	القيمة		نسبة التغير	
	2018	2019	2018	2019
رقم الأعمال	238189	374692	28.86	57.30
القيمة المضافة	132461	231571	33.59	74.82
الفائض الخام للاستغلال	47528	81953	75.72	72.43
نتيجة الدورة الصافية	12632	60859	59.65	381.78

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تطورا بالنسبة لجميع عناصر جدول حسابات النتائج خاصة في سنة 2019 مما يدل على تحسن كبير في وضعية المؤسسة محل الدراسة، حيث سجلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في رقم أعمالها مما يدل على ارتفاع عدد عملائها وزيادة حجم الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة.

رابعا–تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

1–تحليل التوازن المالي للمؤسسة:

يقوم البنك بدراسة التوازن المالي للمؤسسة الطالبة للقرض، ويقوم هذا التزام على ضرورة تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وتمويل الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل أي ضرورة تحقيق التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بهذه الوسائل وبتعبير آخر تحقيق التناسق بين مصادر الأموال واستخدامها، ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية:

حساب رأس المال العامل:

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب رأس المال العامل للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك باعتباره مؤشرا مهم لمعرفة قدرة للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل ويتم حساب رأس المال العامل للمؤسسة وفقا للعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة

والجدول التالي يوضح رأس مال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة:

الجدول رقم(3–6): قيم رأس المال العامل للمؤسسة

	2018	2019
الاستخدامات المستقرة	74990	130408
الموارد الدائمة	76323	74740
رأس المال العامل	-1333	55668

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق مقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد حققت رأس مال عامل موجب بالنسبة لسنتي 2017 و2019 ورأس مال عامل سالب بالنسبة لسنة 2018، كما نلاحظ ارتفاع كبير في رأس المال العامل للمؤسسة سنة 2019 مما يؤكد على تحسن وضعية المؤسسة وتطور نشاطها خلال هذه السنة كما سبقت الإشارة.

وبذلك يمكن القول أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل عن طريق أصولا المتداولة سنة 2019 مع تحقيق فائض مالي يمثل هامش أمان للبنك، في حين نجد أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة هذه الالتزامات سنة 2018، وهذا راجع لارتفاع قيمتها خلال هذه السنة ما سبق الاشارة.

–حساب احتياجات رأس المال العامل:

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل لمعرفة الأصول المتداولة التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بمواردها مالية قصيرة الأجل وتحديد رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة خلال دورة الاستغلال، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة وفق للعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة –النقدية) – (الخصوم المتداولة – الخزينة)

ويتم استثناء النقدية من الأصول المتداولة و التسبيقات من الخصوم المتداولة لأن دورة الاستغلال تنتج احتياجات مالية مرتبطة بسرعة دوران الأصول المتداولة (قيم الاستغلال والقيم المحققة) بينما ترتبط الموارد المالية بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل تسدد في تاريخ استحقاقها باستثناء التسبيقات، و الجدول التالي يوضح حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الطالبة للقرض خلال السنوات الثلاث للدراسة :

جدول رقم (3–7) : حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (الوحدة : ألف دينار جزائري)

البيان	2018	2019
الأصول المتداولة	74990	130408
النقدية	5390	22200
الأصول المتداولة –النقدية	69600	108208
الخصوم المتداولة	76323	74740
التسبيقات البنكية	–	–
الخصوم المتداولة –التسبيقات البنكية	76323	74740
احتياجات رأس المال العامل	-6723	33468

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب سنة 2019 في حين نجد أن هذه الاحتياجات سالبة سنة 2018، وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى التمويل من رأس المال العامل سنة 2019 أي أن خصومها المتداولة أو الديون القصيرة الأجل لا تغطى استخداماتها المتداولة، أما في سنة 2018 فتدل احتياجات رأس المال العامل السالبة على أن المؤسسة ليست بحاجة إلى تمويل من رأس المال العامل أي أن ديونها القصيرة الأجل تغطى أصولها المتداولة .

3–حساب الخزينة الصافية:

بعد حساب كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل يتم حساب الخزينة الصافية التحديد إجمالي النقدية الموجودة في خزينة المؤسسة، ويتم حساب الخزينة الصافية وفقا للعلاقة التالية :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم(3–8) : حساب الخزينة الصافية للمؤسسة (الوحدة: ألف دينار جزائري)

البيان	2018	2019
رأس المال العامل	-1333	55668
احتياجات رأس المال العامل	-6723	33468
الخزينة الصافية	5390	22200

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة قد حققت خزينة موجبة في السنوات الثلاث للدراسة مما يدل على قدرة رأس المال العامل لهذه المؤسسة على تغطية الاحتياجات، هذا و شهدت الخزينة تطور من سنة إلى أخرى مما يدل على تحسن تدريجي في نشاط المؤسسة.

4- تحليل النسب المالية للمؤسسة :

يهتم البنك الوطني الجزائري بتحليل مجموعة كبيرة من النسب المالية للمؤسسات الطالبة للقرض وذلك لتقييم أداء هذه المؤسسات و الحكم على وضعها المالي، و تقوم عملية التحليل على تفسير و مقارنة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المالية المستهدفة، و يمثل تحليل النسب المالية جزء كبير من التحليل الائتماني المعمول به في البنك الوطني الجزائري كما يمثل ركيزة أساسية يبنى عليها البنك قراره الائتماني.

و فيما يلي نقوم بعرض مختلف النسب التي يقوم البنك الوطني الجزائري بتحليلها:

أ-حساب نسب الهيكل المالي :

يهتم البنك الوطني الجزائري بشكل كبير بهذا النوع من النسب و ذلك لأنها تساعده على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية، و تتمثل نسب الهيكل المالي التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(3-9): حساب نسب الهيكل المالي للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	المتوسط
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة x 100 / أموال دائمة	%80.57	%84.47	%79.92
نسبة الملاءة	أموال الخاصة x 100 / مجموع الديون	%70.86	%112.52	%85.59
نسبة سيولة الخصوم	أموال الخاصة x 100 / مجموع الميزانية	%41.47	%52.94	%45.58
القدرة على التمويل الذاتي	النتيجة الصافية + المؤونات + الاهتلاكات	37462	79120	47916
القدرة على سداد الديون ط أ	ديون طويلة الأجل / القدرة على التمويل الذاتي	%2.38	%4.06	%2.63

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق من طرف البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة التوازن المالي أكبر من الواحد سنة 2019 و أقل من الواحد سنة 2018، هذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة لتمويل الأصول المتداولة سنة 2019 و يعبر هذا الفائض عن وجود رأس مال عامل موجب خلال هاتين السنتين و رأس مال عامل سالب خلال سنة 2018 كما سبقت الإشارة

كما نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسبة استقلالية مالية تقدر ب (79.92%) خلال السنوات التلات للدراسة أي تجاوزت نسبة (50%) ، و هذا يعنى أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية و أن أموالها الخاصة قادرة على تغطية جزء كبير من أصولها الثابتة و هذا مؤشر جيد يزيد من درجة ثقة البنك في المؤسسة الطالبة القرض.

كما نجد أن نسبة الملاءة تقدر ب (85.59%) خلال السنوات التلات للدراسة و هي نسبة مرتفعة تعبر عن قدرة المؤسسة على تسديد جزء كبير من ديونها الطويلة و القصيرة الأجل عن طريق الأموال الخاصة وهذا ما يؤكد على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

كما قدرت نسبة سيولة الخصوم ي (45.58%) و هي أكبر بكثير من المعيار المستهدف (10%) وهذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطى (45.58%) من مجموع الخصوم و هذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تمتلك رأس مال مرتفع.

كما حققت المؤسسة تطورا كبيرا على مستوى التمويل الذاتي راجع إلى ارتفاع نسبة الأرباح المحققة مما يعبر عن قدرة تمويلية جيدة تستطيع المؤسسة من خلالها تسديد أكبر من ضعف ديونها الطويلة الأجل وهذا ما تؤكده نسبة القدرة على سداد الديون الطويلة الأجل والتي قدرت ب (2.63%) خلال السنوات الثلاث للدراسة.

ب–حساب نسب الخزينة:

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب نسب الخزينة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الطالبة للقرض على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل عن طريق النقدية المتاحة أو عن طريق الأصول الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية، وتتمثل نسب الخزينة التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–10): حساب نسب الخزينة للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	المتوسط
نسبة السيولة العامة	أصول متداولة / الديون قصيرة الأجل x 100	%98.25	%174.48	%127.18
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل x 100	%7.06	%29.70	%14.88

معدل رأس المال العامل	رأس المال العامل / احتياج رأس المال العامل x 100	%19.83	%166.33	%368.38

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

من خلال حساب نسب الخزينة نلاحظ أن متوسط نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاث للدراسة أكبر من (100%) ، وهذا يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالإضافة إلى وجود هامش أمان يقدر ب (27.18%) من الديون القصيرة الأجل و هذا مؤشر جيد يشجع البنات على منح القرض لهذه المؤسسة.

في حين نجد أن متوسط نسبة السيولة الحالية خلال السنوات التلات للدراسة يقدر ب (14.88%)أي ما يقارب (15%) وهو أقل من المستوى المطلوب (50%) و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل عن طريق النقدية المتاحة و حاجتها إلى تمويل قصير الأجل .

أما معدل رأس المال العامل فقد كان جيدا وقد قدر ب (368.38%)خلال السنوات التلات للدراسة مما يدل على قدرة رأس المال العامل على تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسة (باستثناء طبعا سنة 2018 كما سبقت الإشارة).

ج–حساب نسب النشاط :

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب نسب النشاط لقياس كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها و مدى قدرتها على توليد المبيعات من هذه الأصول ، و تتمثل نسب النشاط التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3–11): حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	المتوسط
مدة دوران العملاء	العملاء / رقم الأعمال x 360	82	83	84
معدل الربحية	القيمة المضافة / رقم الأعمال x 100	%55.61	%61.80	%57.02
معدل انتاجية العمل	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة x 100	%56.91	%60.12	%58.24
معدل الإنتاجية المالية	مصاريف مالية / رقم الأعمال x 100	%2.99	%0.15	%1.55

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مدة دوران العملاء تقدر ب (84) يوم خلال السنوات الثلاث للدراسة و هذا يعني أن المدة اللازمة لتحصيل المؤسسة لديونها تتطلب ما يقارب 3 أشهر وهي مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها مع مدة دوران الموردين، فالمؤسسة تتعامل مع مورديها عن طريق الشيكات لذلك يجب عليها تخفيض مدة دوران العملاء قدر الإمكان من أجل توفير السيولة اللازمة لسداد ديون الموردين.

كما نلاحظ أن معدل الربحية الذي حققته المؤسسة مرتفع حيث قدر هذا الأخير ب (57.02%) خلال سنوات الدراسة وهو أكبر من المعيار المستهدف (20%) وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباحا عالية من خلال نشاطها المتمثل في صيانة معدات الصناعة النفطية و هذا مؤشر جيد يزيد من فرص حصول المؤسسة على قروض.

هذا وبلغ معدل إنتاجية العمل في المؤسسة (58.24%) وهو معدل مرتفع كذلك مقارنة بالمستوى المطلوب 50% مما يدل على ارتفاع مصاريف المستخدمين و هذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة، لذلك يجب عليها العمل على تخفيض هذه المصاريف من أجل تفادي أثرها السلبي على القيمة المضافة .

كما بلغ معدل الإنتاجية المالية للمؤسسة ب (1.55%) خلال سنوات الدراسة و هو معدل منخفض يعكس انخفاض المصاريف المالية مقارنة برقم أعمال المؤسسة، كما نلاحظ أن هذا المعدل يتجه نحو الانخفاض تدريجيا من سنة إلى أخرى مما يدل على جهود المؤسسة الساعية لتخفيض هذه التكاليف .

د–حساب نسب المردودية :

يهتم البنك بحساب نسب المردودية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح والعوائد من الموارد المتاحة، وتتمثل نسب المر دودية التي يقوم الوطني الجزائري بتحليلها هي النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–12): حاسب نسب المردودية للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	المتوسط
مردودية الاستغلال	الفائض الخام للاستغلال / القيمة المضافة x 100	35.88	35.39	32.85
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة x 100	%19.37	%57.40	%30.33
هامش التشغيل	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال x 100	%5.63	%17.01	%30.33

الهامش الصافي	النتيجة الصافية x 100 رقم الأعمال	5.30	%16.24	%8.61
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية x 100 مجموع الأصول	%8.03	%30.39	%14.82

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مردودية الاستغلال لهذه المؤسسة مرتفعة فهي تجاوزت المعيار المستهدف (30%) مما يدل على قدرة النشاط الاستغلالي للمؤسسة على تحقيق الأرباح، و هذا ما يؤكده هامش التشغيل الذي حققته المؤسسة و الذي نلاحظ أنه تحسن تدريجيا من سنة إلى أخرى.

كما حققت المؤسسة مردودية مالية مرتفعة بلغت (57.40%) سنة 2019 و هي أكبر بكثير من المعيار المستهدف (10%) و هذا يؤكد من جديد على التحسن الكبير في الوضعية المالية للمؤسسة و على الكفاءة و الفعالية في استغلال الموارد المتاحة .

هذا وحققت المؤسسة هامش ربح صافي مرتفع قدر ب (16.24%) خلال سنة 2019 و متوسط قدر ب (8.61%) خلال سنوات الدراسة مما يؤكد على إرتفاع الأرباح الصافية المحققة من طرف هذه المؤسسة كما سبقت الإشارة .

كذلك الأمر بالنسبة للمردودية الاقتصادية حيث حققت المؤسسة معدلات مرتفعة على مستوى هذا النوع من المردودية خاصة في سنة 2019 مما يعكس ارتفاع عائد الأموال المستمرة من قبل المؤسسة أو بتعبير آخر ارتفاع العائد على الموجودات.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار

بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض بناء على نتائج التحليل المتوصل إليها، حيث تمت الموافقة على منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة و من طرف لجنة القروض الخاصة بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري.

أولا–نتائج التحليل المالي :

إن التحليل المالي للميزانيات المالية لسنة 2019 وجدول حسابات النتائج النفس السنوات قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها ، فمن ناحية التوازن المالي نجد أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطى أصولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال التغطية الأصول المتداولة و يتمثل هذا الفائض في رأس مال عامل موجب يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة، كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون الطويلة الأجل و هذا ما يؤكد على ملاءة المؤسسة و استقلاليتها المالية.

ومن ناحية المردودية فقد بينت الميزانيات وجود رقم أعمال جيد على مستوى سنة 2019 :

- **سنة 2018** : 238.189.000 دج.
- **سنة 2019** : 374.69.000 دج.

مما سمح بتحقيق نتيجة إجمالية قدرت ب:

- **سنة 2018** : 12.632.000 دج.
- **سنة 2019** : 60.859.000 دج.

وفيما يخص السيولة فقد أظهر التحليل المالي للمؤسسة متوسط نسبة سيولة حالية قدرت ب (14.88) خلال السنوات الثلاث للدراسة أي ما يقارب (15%) وهو أقل من المستوى المطلوب (50%) مما يدل على حاجة المؤسسة للسيولة .

ثانيا– تقرير المحلل الائتماني

بناء على نتائج التحليل المتوصل إليها يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض المقدم كما يقوم بإعطاء تبريرات موضوعية لهذا الرأي، فبالنظر إلى المؤسسة محل الدراسة و حسب ما ورد في تقرير المحلل الائتماني المعد بتاريخ 22-03-2019 نجد أن هذه المؤسسة قد نجحت خلال هذا العقد في تعزيز مكانتها وهذا بفضل كفاءتها وسمعتها الحسنة مع المؤسسات المحلية، كما نجحت في تطوير نشاطها من صيانة معدات الصناعة ا إلى تركيب وصيانة هذه المعدات .

كما جاء في تقرير المحلل الائتماني عرض لمختلف نتائج التحليل المالي المشار إليها سابقا و التي تخص التوازن المالي للمؤسسة و مردودية نشاطها و وضعية خزينتها .

و على ضوء هذه النتائج يقترح المحلل الائتماني الموافقة على طلب القرض المقدم من طرف هذه المؤسسة و المتمثل في قرض استغلال قيمته الإجمالية 240.000.000 دج وذلك كما يلي:

- تسبيقات على المخزون بقيمة : 60.000.000 دج.
- تسبيقات على الفاتورة بقيمة: 20.000.000 دج.
- اعتماد مستندي بقيمة: 60.000.000 دج.
- كفالة بقيمة: 100.000.000 دج.

على أن تضع المؤسسة تحت تصرف البنك الضمانات التالية:

- رهن حيازي للتجهيزات.
- مخزن معدات .

- كفالة شخصية من الشركاء تفوق قيمة القرض المطلوب .
- تأمينات على جميع المخاط

حيث سيسمح لها هذا القرض لمواجهة مختلف تكاليف الدورة الاستغلالية و سد الاحتياجات التمويلية للمشاريع المقترح إنجازها خاصة و أن المؤسسة تجري مفاوضات على عقد يتوقع أن تبرمه مع المؤسسة الوطنية Sonatrach وذلك بقيمة 56.401.000 دج.

كما يقوم نائب مدير الوكالة بدوره بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض و ذلك بالاستناد على نتائج التحليل المعد سابقا من طرف المحلل الائتماني في البنك، وقد تضمن تقرير نائب المدير معلومات عن المؤسسة الطالبة للقرض و نوع النشاط الذي تمارسه والإنجازات التي حققتها في السنوات الأخيرة .

وحسب ما جاء في هذا التقرير فإن المؤسسة قد تقدمت بطلب قرض من الوكالة لتحسين نشاطها المتمثل في صيانة معدات الصناعة ا ومواجهة احتياجات الخزينة الناتجة عن تأخر المؤسسة في تحصيل ديون عملائها ، كما جاء في هذا التقرير أن المؤسسة تتميز بأقدميتها في مجال صيانة معدات الصناعة ا فهي تمارس هذا النشاط منذ وقت طويل و هذا ما سمح لها بإكتساب خبرة في هذا المجال، و قد نجحت هذه الأخيرة في اختراق العديد من الأسواق البلاد كما قامت مؤخرا بإبرام عقود مع مؤسسات جزائرية كبرى منها.

ثالثا–إتخاذ القرار النهائي :

بعد اتخاذ القرار بشأن طلب القرض الخاص بالمؤسسة محل الدراسة من طرف لجنة القروض الخاصة بالوكالة، يتم إرسال ملف القرض مرفقا بالدراسة الائتمانية و مختلف التقارير الخاصة بهذه الدراسة إلى لجنة القروض الخاصة بالمديرية العامة للبتك الوطني الجزائري بالجزائر العاصمة وهي الوحدة التي يكون لها صلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن طلب القرض و هناك تمت الموافقة النهائية على منح القرض إلى المؤسسة محل الدراسة.

وبعد حصول المؤسسة على الموافقة النهائية على منح القرض يقوم البنك بإعداد تسريح بالالتزام وهو عبارة عن وثيقة يحدد فيها طبيعة و قيمة و مدة القرض ، كما يحدد فيها معدل الفائدة المطبقة على القرض، حيث تحتسب وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية معدل (8.25%) على قروض الاستغلال ومعدل (5.25%) على قروض الاستثمار.

خلاصة:

من خلال دراستنا لبنك الوطني الجزائري فرع قصر البخاري بمختلف مصالحه وتعرفنا على مكانته التي احتلها بين مختلف البنوك، مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك التجارية الجزائرية التي تسعى إلى تبوء ما تبوءه، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهم وظائفه من خلال الدور التمويلي الذي يقدمه لمختلف العملاء وبالخصوص المؤسسات الاقتصادية والتي لها دور هام في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر التمويل البنكي بالنسبة لها بمثابة العصب الرئيسي من أجل مواجهة المنافسة والتصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي، وتطرقنا أيضا إلى الآليات التي تمنح بها القروض والشروط الأساسية لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد.

ومما سبق فإن البنك من خلال دراسته لملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا على عنصرين هما: الضمانات المقدمة من طرف العميل، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، وقبول القرض يعتمد أساسا على النتائج المحصل عليها من خلال هذه الدراسة، فكلما كانت هذه النتائج إيجابية كلما تضاعفت احتمال قبول القرض.

الخاتمة

يلعب القطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي فهو الأساس لاي نظام اقتصادي وتعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة التي تمكن هذا الأخير من القيام بدور الوسيط المالي على احسن وجه من خلال وضع سياسة عمل رشيدة يستعين بها متخذو القرارات في البنوك بما يناسبهم هذا بالرغم من ان عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك كونه غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر

ويعتبر البنك حرا في تعاملاته مع الغير لان هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض فهو ينتهج سياسة خاصة في عملية الاقراض حيث يقوم بدراسة شاملة ومعمقة للافراد وللمؤسسات الطالبة للقرض من جميع النواحي ومنه فان المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل ورغم الاخطار التي تتعرض لها القروض الا ان هناك وسائل وسبل يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الاخطار وتتوفر لديه مجموعة من التقنيات ايضا

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لمايلي

أولا.اختبار الفرضيات

من خلا الدراسات السابقة و الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري تم التوصل الى نتائج يمكن على اساسها اختبار الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة

الفرضية الاولى: والتي مفدها : " يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد الوطني"، تم تأكيدها من خلال دراستنا النظرية في الفصل الأول

الفرضية الثانية: تم تأكيدها من خلال الفصل الثاني حيث توصلنا الى أن تتبع البنوك مجموعة من الإجراءات و الأساليب لمنح قروض الإستغلال (دراسة مسبقة للمشروع قبل تمويله، تقديم الضمانات...إلخ).

الفرضية الثالثة: تم تاأكيدها أيضا من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت على مستوى بنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري حيث توصلنا الى أن البنك التجاري (البنك الوطني الجزائري) لمنح قروض الإستغلال يعتمد على المدة الزمنية والغرض من القرض و الضمان المقدم من طرف الجهة المستفيدة.

ثانيا.نتائج الدراسة:

- ❖ البنوك التجارية هي المعبر أو الممر الذي من خلاله اتنقل الأموال من أصحاب الفوائض المالية الى أصحاب العجز المالي وبالتالي فهي الشريان لاقتصاد أي دولة.
- ❖ التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها من طرف المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة في اتخاذ القرارات، حيث يساعد البنوك على معرفة الحالة المالية الحقيقية لطالب القرض.

- ❖ يقوم قرار منح الائتمان لزبائن بناء على دراسة ملف القرض من الناحية التقنية ومن الناحية الاقتصادية.
- ❖ يقوم قرار منح الائتمان على تطبيق اجراءات التحليل المالي على القوائم المالية للزبون طالب القرض لتشخيص وضعيته المالية ومنه اتخاذ القرار لمنح الائتمان سواء بالقبول أو بالرفض.
- ❖ المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل البنك ووجود أنواع كثيرة من المخاطر يمكن أن يتعرض لها البنك خلال نشاطه لأن المخاطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة.
- ❖ اتباع خدمات متطوورة في المجال البنكي تسمح بترقية النشاط البنكي وتقديم أفضل الخدمات.
- ❖ قيام البنك بانتهاج تقنيات وأليات خاصة في عملية منح القروض من شأنها تفادي المخاطر.
- ❖ تنوع القروض البنكية الممنوحة للزبائن وتعدد فنجد قروض الاستغلال في صدارة لحاجة المؤسسات للتمويل الدائم أثناء دورة نشاطها.
- ❖ تعتبر القروض الاستغلال من أهم العمليات التي يساهم الجهاز البنكي في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية.

ثالثا.التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ❖ الحرص على توسيع التحليل المالي المتبع من قبل الوكالة ليصل الى تحليل جدول تدفقات النقدية وجدول التمويل.
- ❖ على البنوك السعي لايجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار أراء الزبائن ووضع تحت تصرفهم شبابيك خاصة لجمع مقترحاتهم.
- ❖ ضرورة متابعة المشروع من طرف الوكالة لضمان استرجاع القرض الممنوح وفوائده في الأجال المستحقة.

- ضرورة عقد البنك دورات مختصة في جانب التنبؤ بالخطر المحيط بالبنك، وتدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ .
- درساة الملفات بطريقة صحيحة من شأنه أن يخفق ويقلل المخاطرة الائتمانية التي تعتبر أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وذلك من خلال عدم امكانية الزبائن على التسديد.
- توفير التسهيلات والاجراءات الادارية لطالبي التمويل وتوفير الظروف الملائمة لاستقبالهم والتكفل بهم.

رابعا.أفاق الدراسة:

وفي الأخير وبعد وصولنا لنهاية الدراسة ومن أجل دراسة تكميلية للموضع بحثنا نقترح ما يلي:

- القرض التنقيطي في البنوك التجارية دراسة قياسية.
- تطبيق طريقة القروض التنقيطية على طلبات القروض العقارية.
- مدى استعمال التكنولوجية الحديثة في تطبيق أساليب التحليل المالي عند دراسة طلب القرض.

مراجع

المراجع باللغة العربية

أولا. الكتب

1. أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وادارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
2. أكرم حداد و مشهور هذلول: النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان –الأردن، ط1، 2005.
3. بخزازة فايزة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص: 02.
4. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية: دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.
5. رحسيم حسين، الاقتصاد المعرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2006،
6. رشاد العصار و رياض الحلبي : النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2000.
7. زينب عوض الله ، أسامة مُحَّد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
8. شاكر قرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
9. صبحي تادريس قريصة : النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
10. ضياء مجدي المستوي : الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
11. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. طلعت اسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، القاهرة، مصر،1998 .
13. فضيل فارس: التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات ،ج1، مطبعة الموساك، الجزائر، ط1، 2013.
14. فهمي مصطفى الشيخ، كتاب التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.
15. مُحَّد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، مصر، 1998.
16. مُحَّد عبد الفتاح الصيرفي: إدارة البنوك، دار المناهج، عمان –الأردن، ط1، 2006.
17. مصطفى رشدي شيحا، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
18. مفلح مُحَّد عقل : وجهات نظر مصرفية،(ج1)، مكتبة المجتمع العربي، عمان –الأردن، ط1، 2006.
19. مهند حنا نقولا عيسى، ادارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
20. زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد جودة : إدارة البنوك، دار المسيرة عمان– الأردن، ط2، 1996.
21. سلمان أو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراست والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
22. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة.
23. مُحَّد صالح الحداوي، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

24. خالد أمين عبد الله: العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاسكندرية، ط2، 2000 .

ثانيا. البحوث العلمية

1. بوبياصلي كريمة عبير، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماتسر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، 2013-2014.
2. بودرمي عبد النور، دحام عبد الرزاق، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن عن طريق القروض العقارية، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2006.
3. داود خيرة، محددات تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها- دراسة حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2017.
4. دغنوش العطرة، البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2001.
5. رشدي صالح عبد الفاتح : البنوك الشاملة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 2000.
6. زوينة بن افرج،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق،أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
7. عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017.
8. فاطمة الزهراء لعبادي، دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009.
9. قروط زهرة، العايدي سعيدة، تقييم أليات منح القروض في البنوك التجارية-دراسة مقارنة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2014-2015.

ثالثا. المجلات العلمية المحكمة

1. عيساوي نصر الدين، قاسي يسمينة، ألية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها-دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

رابعا. الملتقيات:

1. زوينة بن افرج، تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك التجارية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008.
2. مُحَمَّد العيد تجاني وعادل رضوان، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
3. ربيع بوصبيع العايش وآخرون، جدول سيولة الخزينة في النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

خامسا. المواقع:

1. المعاملات المصرفية، mars 2022
www.kashifalgetaa.com/moalefat/035/01.htm, extraite le 15
2. موقع البنك الوطني الجزائريhttp//bna.dz .

سادسا. القوانين:

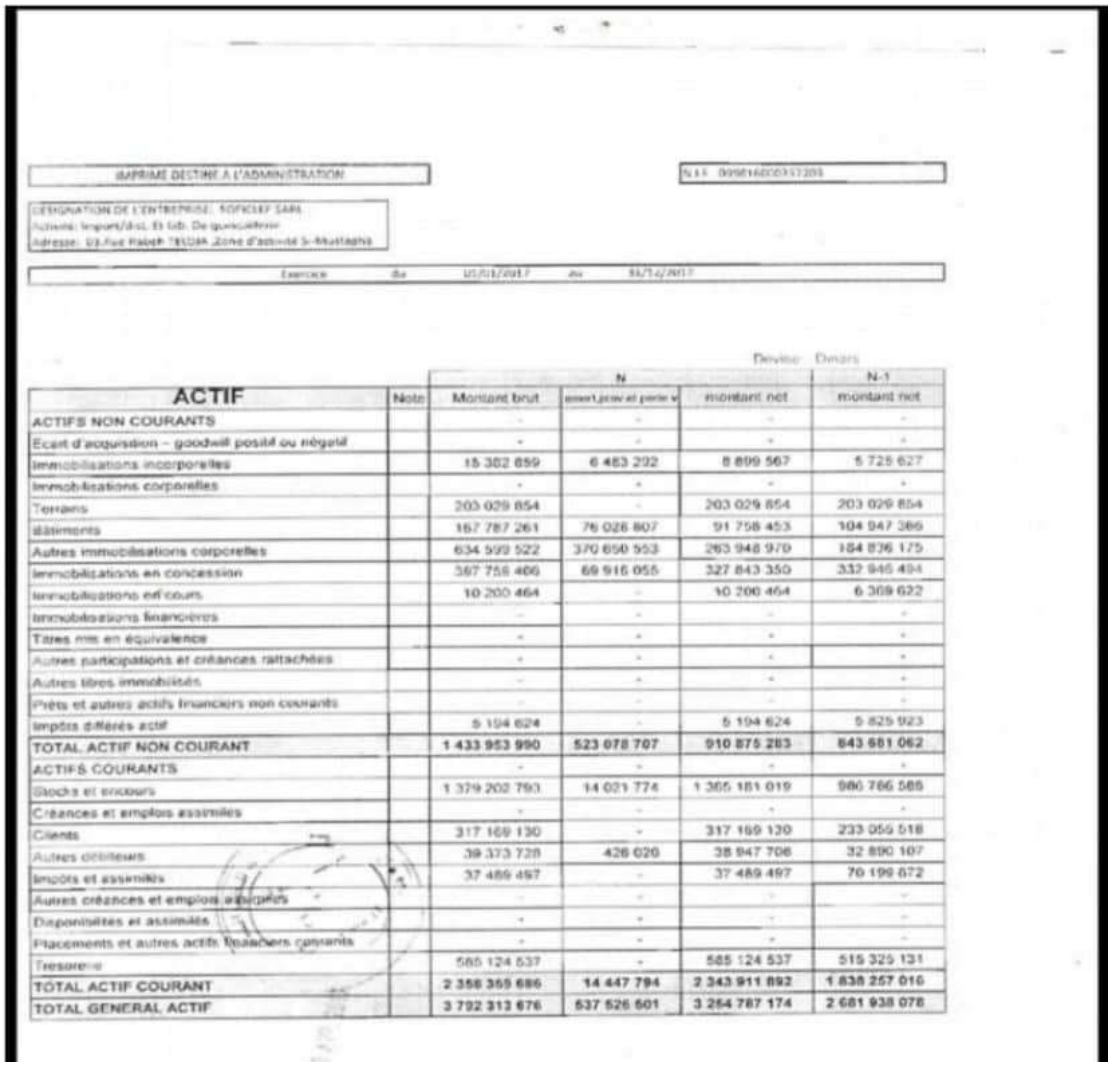
1. النظام رقم 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية ، العدد 76، المؤرخة في 29 ديسمبر 2009، ص ص: 29-30.
2. القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 25 مارس 2009.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Sréphane Griffiths, Jean- Guy Degos, Gestion Financiére de L'analyse à la staratégie, édition d'organisation, Paris, 2001.
2. Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion financier de l'entreprise, 9 éme édition, Paris, 2012.

ملاحق

الملحق رقم (01): أصول المؤسسة طالبة القرض لسنة 2018



(IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION)

(DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : SOFICERF SARL
Activité : Import/distr. Et fab. De quincaillerie
Adresse : 03,Rue Habib TEBOUR ,Zone d'activité S-Mustapha)

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

Devise : Dinars

ACTIF	Note	N			N-1
		Montant brut	amort,prov et perte v	montant net	montant net
ACTIFS NON COURANTS		-	-	-	-
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles		15 382 859	6 483 292	8 899 567	5 725 627
Immobilisations corporelles		-	-	-	-
Terrains		203 029 854	-	203 029 854	203 029 854
Bâtiments		167 787 261	76 028 807	91 758 453	104 947 386
Autres immobilisations corporelles		634 599 522	370 650 553	263 948 970	184 836 175
Immobilisations en concession		397 756 486	69 916 055	327 843 350	332 946 494
Immobilisations en cours		10 200 464	-	10 200 464	6 309 622
Immobilisations financières		-	-	-	-
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		-	-	-	-
Impôts différés actif		5 194 624	-	5 194 624	5 825 923
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 433 953 990**	**523 078 707**	**910 875 283**	**843 681 062**
ACTIFS COURANTS		-	-	-	-
Stocks et encours		1 379 202 793	14 021 774	1 365 181 019	986 766 585
Créances et emplois assimilés		-	-	-	-
Clients		317 169 130	-	317 169 130	233 059 518
Autres débiteurs		39 373 728	426 020	38 947 708	32 890 107
Impôts et assimilés		37 489 497	-	37 489 497	70 199 672
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		585 124 537	-	585 124 537	515 329 131
TOTAL ACTIF COURANT		**2 358 359 686**	**14 447 794**	**2 343 911 892**	**1 838 257 016**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 792 313 676**	**537 526 501**	**3 254 787 174**	**2 681 938 078**

الملحق رقم (02): خصوم المؤسسة طالبة القرض لسنة 2018

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 099816000337203

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : SOFICOLF SARL

Activité : Import/Distr. Et fab. De [illegible]

Adresse : 05 Rue Rabah [illegible] Zone d'activité [illegible]

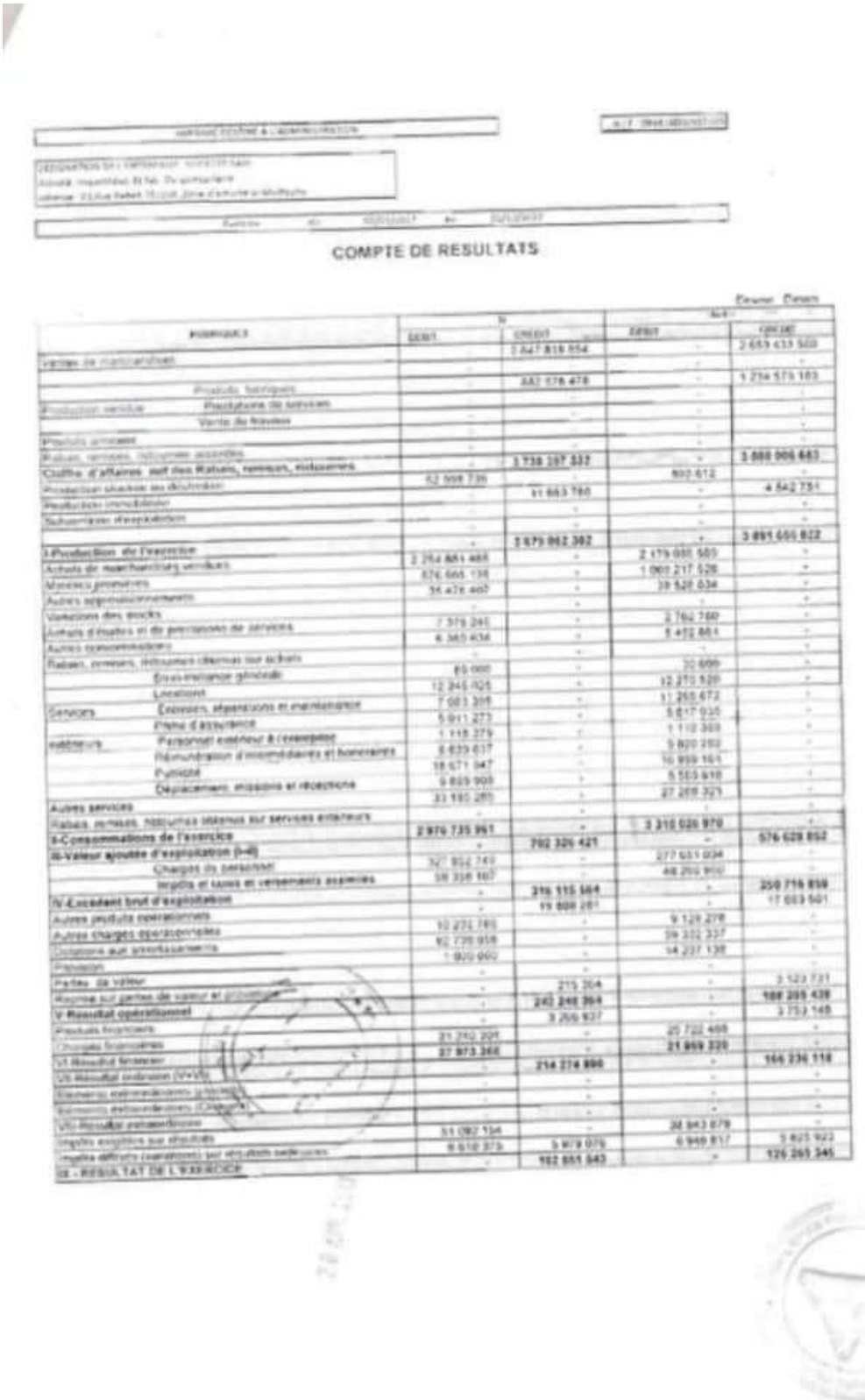
Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

Devise Dinars

PASSIF	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		-	-
Capital émis		151 000 000	151 000 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		1 538 781 852	1 396 133 762
Ecarts de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence (1)		-	-
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		162 551 543	126 269 345
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	16 378 745
Part de la société consolidante (1)		-	-
Part des minoritaires (1)		-	-
TOTAL I		**1 852 333 395**	**1 689 781 852**
PASSIFS NON-COURANTS :		-	-
Emprunts et dettes financières		602 503 422	602 172 656
Impôts (différés et provisionnés)		-	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance		1 000 000	-
TOTAL II		**603 503 422**	**602 172 656**
PASSIFS COURANTS :		-	-
Fournisseurs et comptes rattachés		619 926 836	266 938 831
Impôts		104 266 265	62 063 974
Autres dettes		60 048 066	70 760 183
Trésorerie Passif		14 712 191	220 581
TOTAL III		**798 950 358**	**389 983 570**
TOTAL PASSIF (I+II+III)		**3 254 787 174**	**2 681 938 078**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (03) جدول حسابات نتائج المؤسسة طالبة القرض لسنة 2018



COMPTE DE RESULTATS

الملحق رقم (04): أصول المؤسسة طالبة القرض لسنة 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 099916070387556

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : SOFICLEF SARL
Activité : Importation, Fabrication de quincaillerie
Adresse : 03, Rue Hadeb 16100A, Tower d'Antoubi St Mustapha

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

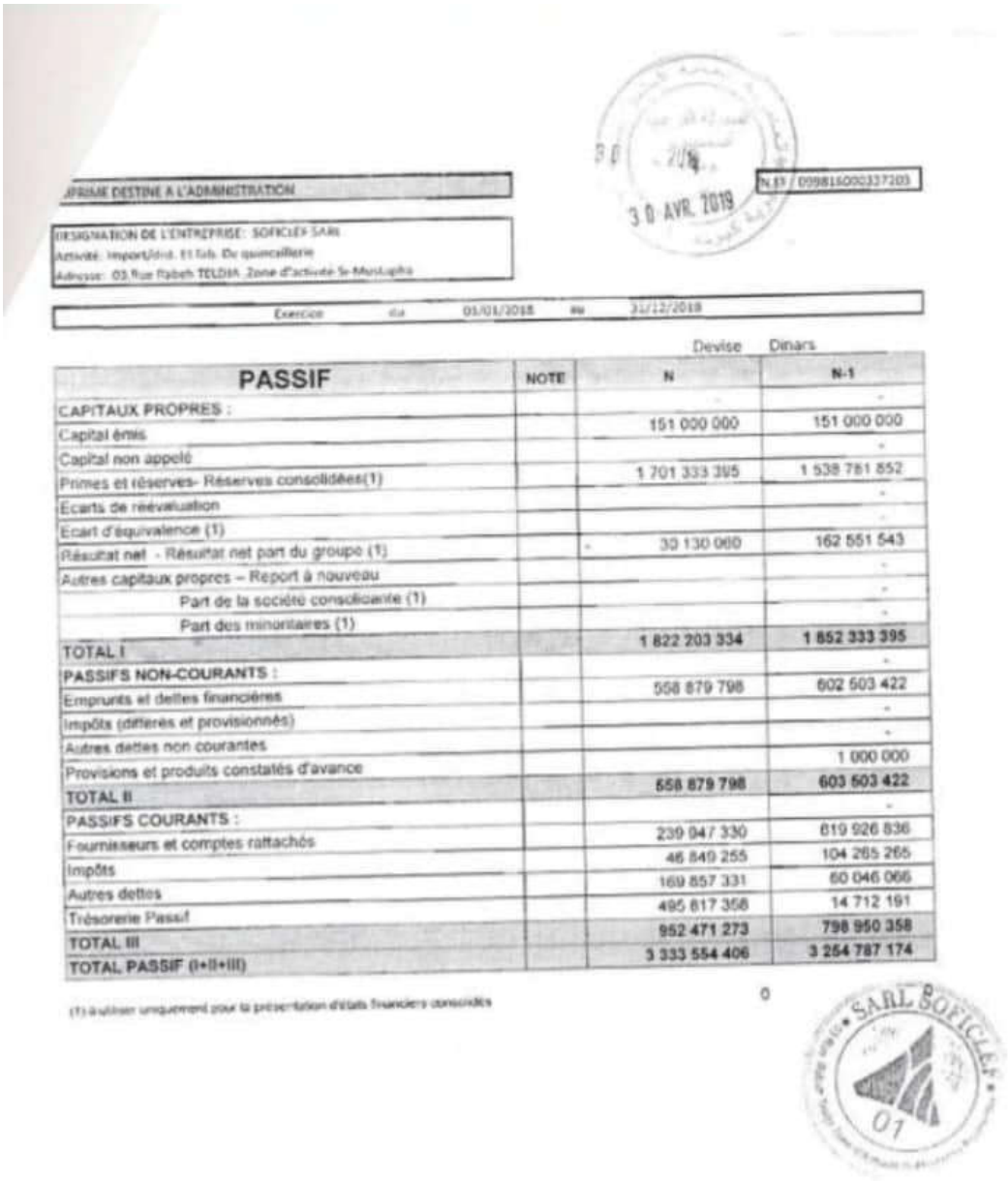
3 0 AVR. 2019

Devise : Dinars

ACTIF	Note	N			N-1
		Montant brut	amort./prov. et pertes de valeurs	montant net	montant net
ACTIFS NON COURANTS					-
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif					-
Immobilisations incorporelles		61 465 929	13 629 791	47 836 138	8 899 567
Immobilisations corporelles					-
Terrains		203 029 854	-	203 029 854	203 029 854
Bâtiments		251 433 643	129 420 897	122 012 746	91 758 453
Autres immobilisations corporelles		579 611 838	375 531 745	204 080 093	283 948 970
Immobilisations en concession		397 759 406	75 019 199	322 740 207	327 843 350
Immobilisations en cours		17 083 307	-	17 083 307	10 200 464
Immobilisations financières					-
Titres mis en équivalence					-
Autres participations et créances rattachées					-
Autres titres immobilisés					-
Prêts et autres actifs financiers non courants					-
Impôts différés actif		12 575 384		12 575 384	5 194 624
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 522 959 362**	**593 601 632**	**929 357 730**	**910 875 283**
ACTIFS COURANTS					-
Stocks et encours		1 007 416 105	14 401 937	993 016 169	1 365 181 019
Créances et emplois assimilés					-
Clients		431 680 903	-	431 680 903	317 168 130
Autres débiteurs		42 835 241	426 020	42 409 221	38 947 708
Impôts et assimilés		51 059 088		51 059 088	37 489 497
Autres créances et emplois assimilés					-
Disponibilités et assimilés					-
Placements et autres actifs financiers courants					-
Trésorerie		886 031 295	-	886 031 295	585 124 537
TOTAL ACTIF COURANT		**2 419 024 633**	**14 827 957**	**2 404 196 676**	**2 343 911 892**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 941 983 996**	**608 429 589**	**3 333 554 406**	**3 254 787 174**

SARL SOFICLEF 01

الملحق رقم (05): خصوم المؤسسة طالبة القرض لسنة 2019



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE: SOFICLEP SARL
Activité: Import/distri. Et fab. Du quincaillerie
Adresse: 03 Rue Fabeh TELDJA Zone d'activité Si Mustapha

N.I.F : 099816000327203

3 0 AVR. 2019

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

Devise Dinars

PASSIF	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		-	-
Capital émis		151 000 000	151 000 000
Capital non appelé			-
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		1 701 333 395	1 538 781 852
Ecarts de réévaluation			-
Ecart d'équivalence (1)			-
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		- 30 130 000	162 551 543
Autres capitaux propres – Report à nouveau			-
Part de la société consolidante (1)			-
Part des minoritaires (1)			-
TOTAL I		1 822 203 334	1 852 333 395
PASSIFS NON-COURANTS :			-
Emprunts et dettes financières		558 879 798	602 503 422
Impôts (différés et provisionnés)			-
Autres dettes non courantes			-
Provisions et produits constatés d'avance			1 000 000
TOTAL II		558 879 798	603 503 422
PASSIFS COURANTS :			-
Fournisseurs et comptes rattachés		239 047 330	619 926 836
Impôts		46 849 255	104 265 265
Autres dettes		169 857 331	60 046 066
Trésorerie Passif		496 817 358	14 712 191
TOTAL III		952 471 273	798 950 358
TOTAL PASSIF (I+II+III)		3 333 554 406	3 254 787 174

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

0

SARL SOFICLEP 01

الملحق رقم (06) جدول حسابات نتائج المؤسسة طالبة القرض لسنة 2019

